كلية الحقوق
إدارة الدراسات العليا والبحوث
قسم القانون التجاري

نطاق وخصوصية تعيين هيئة التحكيم التجاري المعجل في منازعات الاستثمار (دراسة مقارنة)

إشراف
الأستاذ الدكتور/ أحمد السيد لبيب إبراهيم
أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري
بكلية الحقوق جامعة المنصورة
إعداد الباحث
أحمد بن ناصر بن حمدان الغامدي

(١٤٤٥هـ /٢٠٢٤م)

مقدمة:

فض المنازعات الاستثمارية، هو تسوية الخلافات الناشئة أو المحتمل نشوئها بين أطراف الاتفاقية الثنائية الاستثمارية أو أطراف عقد الاستثمار أو عقد الامتياز، بالطرق والسبل المحددة بإرادتهم بالاتفاقية الدولية أو الثنائية أو العقد من خلال القضاء الوطني أو الطرق الودية أو التحكيم الداخلي أو الدولي وفي سياق المطالبات ذات القيمة المنخفضة أو النزاعات الأقل تعقيداً، أو منازعات الاستثمار توفر عمليات التحكيم السريعة طريقة أسرع وأكثر تكلفة لحل النزاعات يمكن للتحكيم المعجل أن يلغي الحاجة إلى جلسة استماع شفهية، ويفرض تقديم طلبات أقصر، وينفذ إجراءات أكثر كفاءة وعادةً ما يتم تحديدها أيضاً بواسطة محكم واحد، مما يمكنه توفير التكاليف وتجنب التأخيرعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي عمليات التحكيم المعجلة إلى إصدار قرار خلال ٣ إلى ٦ أشهر من بداية الإجراءات (مقابل ١٢ إلى ١٨ شهراً للعديد من عمليات التحكيم التقليدية).

قد تظهر عمليات التحكيم المعجلة في بيئة مخصصة ، ولكنها متاحة أيضاً في الإجراءات المؤسسية. وبموجب معظم القواعد المؤسسية، سيتم تطبيق الإجراءات المعجلة ، حيث يتفق الطرفان على ضرورة تطبيقها، أو عندما تقرر المؤسسة أن الإجراءات مناسبة.ومما لا شك به بأن التحكيم عموماً ، والتحكيم المعجل على وجه الخصوص ، وفق وجهة نظرنا الخاصة المتفقة بدورها مع العديد من أراء فقهاء القانون ، يعتبر نظاماً قانونياً يلبي حركة النمو السريعة التي يشهدها عالمنا المعاصر في التجارة الدولية والوطنية على حد سواء وإزاء هذا الإهتمام العالمي والوطني بالتحكيم ، فقد أثرنا الدراسة في التحكيم المعجل في منازعات الاستثمار بالنظر الى عدة إعتبارات منها ، أهمية فض المنازعات المتعلقة بها بصورة مستعجلة ، وبشكل بعيد عن البيروقراطيه والروتين القاتل للإجراءات التي تتبع في المحاكم في حال اللجوء الى المحاكم العادية لفض النزاعات المتعلقة بها ، ولكون فض المنازعات المتعلقة بمنازعات الاستثمار بشكل سريع من شأنه توفير الجهد والمال ، وإتاحة الفرصة أمام مالك الاستثمارات من التمتع بفترة الحماية القانونية لتلك الاسثمارات ، هذا إذا ما تمت مقارنتها بحجم الجهد المبذول من قبل المالك بخَلقِها وإيجادها وإظهارها الى حيز الوجود ، وبالتالي تظهر الحاجة إلى فض المنازعات التي تدور حولها بأسرع وأيسر الطرق والوسائل ، ومنها التحكيم المعجل الذي نحن بصددهو تحدد معظم قواعد التحكيم المعجل خصوصية في سياق هيئات التحكيم المعنية بالمنازعات وتظهر هذه الخصوصية من خلال السعي لتحقيق الكفاءة في الوقت والتكاليف والإجراءات المتعلقة بتشكيل هيئات التحكيم ويتم ذلك من خلال تعيين محكم منفرد للنظر في المنازعات وفقًا لقواعد التحكيم المعجل، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات تعيين هذا المحكم ومراحلها، مع تسليط الضوء على دور المؤسسات التحكيمية في حالة عدم وجود اتفاق بين الأطراف بشأن تعيين المحكم المنفرد.

أولاً: أهمية الدراسة :

حيث يحقق التحكيم المعجل في منازعات الاستثمار، السرعة في بت النزاع ، وتنفيذ القرار الصادر بموضوعه طواعيةً من قبل الأطراف ، هذا إذا ما أخذنا بعين الإعتبار بأن نطاق الحماية الزمنية لبعض عناصر منازعات الاستثمار محدد زمنياً بفترات التي تقع على الأموال المنقولة وغير المنقولة .

كما أن أهمية هذه الدراسة بسبب ازدياد حجم التجارة الدولية وحاجة المستثمرين إلى تسوية المنازعات التجارية بشكل سريع فضلا عن ازدحام المحاكم التقليدية وطول مدة التقاضي، ورغبة أطراف النزاع في الحفاظ على سرية المعلومات التجارية. تبرز من خلال تناولها جانباً قانونياً يتسم بالأهمية على المستوى الدولي ، كما أنها تأتي في سبيل بيان الأحكام المتعلقة بفض المنازعات عن طريق التحكيم المعجل ، وهو الطريق الذي يعتبر من أيسر الطرق وأسهلها في فض المنازعات وفقاً لما إستقر عليه الفقه القانوني ، كما أنه يعتبر من أحد الوسائل التي أرتقت الى مثابة القضاء البديل للقضاء العادي الذي ما زال يراوح مكانه لإفتقاده للخبرة المطلوبة لفض منازعات الاستثمار.

ثانياً: مشكلة الدراسة :

وعلى سبيل محاولة الحصر ، فإن هذه الدراسة ستكون موضعاً للإجابة على التساؤلات المدرجة أدناه

س : ماهية مفهـــوم الاستثمـــارومنازعاته؟

س: مفهوم التحكيم التجارى المعجل فى منازعات الاستثمار.

س: وماهية نطاق تطبيق قواعد التحكيم المعجل ؟ هل اللجوء الاجباري أم اللجوء الاختياري لقواعد التحكيم المعجل؟

س: وماهية خصوصية تعيين هيئة التحكيم التجاري المعجل في منازعات الاستثمار؟ وماهي المبادئ المرتبطة بالتحكيم المعجل؟ وماهو عدد المحكمين في التحكيم المعجل وآلية تعيينهم ؟ وماهي الشروط اللازم توفرها في هيئة التحكيم التجاري المعجل؟

ثالثًا: منهجية الدراسة :

يعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي بشأن مسائل الدراسة ، إلى جانب إعتماد المنهج القانوني المقارن لدراسة التحكيم التجاري المعجل في مختلف الأنظمة القانونية حيثما إقتضت الحاجه في البيان والتوضيح ، حيث يستعرض مسائل الدراسة ، والموضوعات التي تتضمنها مشكلة الدراسة ، وسيتم تحليل القوانين واللوائح ذات الصلة بالتحكيم التجاري المعجل في السعودية والدول العربية والعالم. سيتم مراجعة الكتب والمقالات والدراسات العلمية المتعلقة بالتحكيم التجاري المعجل، هذا مع إبراز موقف القانون السعودي والإتفاقيات الدولية بشكل أساسي والتشريعات المقارنة كلما كان ذلك متاحاً وذا أثر إيجابي على الدراسه .

رابعًا: خطة الدراسة

تناول نطاق وخصوصية تعيين هيئة التحكيم التجاري المعجل في منازعات الاستثمار (دراسة مقارنة)من خلال تقسيم الدراسة إلى مبحث تمهيدي ومبحثين . وسنخصص المبحث التمهيدي لتوضيح ماهية مفهـــوم الاستثمـــارومنازعاته؟ ومفهوم التحكيم التجارى المعجل فى منازعات الاستثمار، بينما المبحث الأول يركز على وماهية نطاق قواعد التحكيم المعجل ؟ وذلك في مطلبين ،اللجوء الاجباري لقواعد التحكيم المعجل في مطلب أول، اللجوء الاختياري لقواعد التحكيم المعجل في مطلب ثان بينما سيكون المبحث الثاني مخصصاً لدراسة خصوصية تعيين الهيئة التحكيمية في التحكيم المعجل وفقًا لقانون الأونسيترال وذلك علي ثلاثة مطالب ، المبادئ المرتبطة بالتحكيم المعجل، في مطلب أول ، عدد المحكمين في التحكيم المعجل وآلية تعيينهم، في مطلب ثاني ، الشروط اللازم توفرها في هيئة التحكيم التجاري المعجل، في مطلب ثالث .

المبحث التمهيدي

مفهوم التحكيم التجارى المعجل فى منازعات الاستثمار

تمهيد وتقسيم :-

يعد التحكيم من أقدم الظواهر منذ نشأة المجتمعات الإنسانية، لأنه يمثل التطور الطبيعي للنظام القضائي الفردي الذي كان سائدا في المجتمعات القديمة، في ظل غياب السلطة السياسية والتشريعية التي كانت تحكم شؤون الدولة. وكانت القبائل تدافع عن نفسها في وجه أي ظلم وتأخذ حقوقها بأيديها، حتى تم ابتكار أسلوب لحل النزاعات، بما في ذلك المصالحة والوساطة والتوفيق، خاصة المتفق عليها في الاتفاقيات الجماعية التي لا يتولى أحد اتخاذها إلا النزاع، بل للوفاء بشروط العقد أو للإشراف على تنفيذه، لكن التحكيم اقتصر في البداية على القانون الخاص لأنه رفض مبدأ المساواة بين الدول. اترك هذا التحقيق لشخصين. الطلب كالتالي::-

المطلب الأول: مفهوم الاستثمارومنازعاته.

المطلب الثانى: مفهوم التحكيم التجارى المعجل فى منازعات الاستثمار.

المطلب الأول

مفهـــوم الاستثمـــارومنازعاته

لا يوجد تعريف قانوني موحد للاستثمار، حيث أن معنـــاه قـــد يختلـــف باختلـــاف الاســـتثمار. فـــي أوائل القرن العشرين، تم استخدام مصـــطلح "الملكيـــة الأجنبيـــة" للإشـــارة إلـــى رأس المـــال والممتلكـــات العقارية المملوكة للأجانب. لقد تطور مفهـــوم الرأســـمالية كظـــاهرة اقتصـــادية مـــع تغيـــر الممارســـات التجارية وانتقال الثروة عبر الحدود، وتعتبـــر تســـوية المنازعـــات بـــين المســـتثمرين والـــدول (ISDS) مجالًا متزايد الأهمية في القانون الدولي نتيجة لانتشـــاره. معاهـــدات الاســـتثمار التـــي تمـــنح المســـتثمرين الأجانب الحق في التحكيم ضد الدول بسبب انتهاكات حقوق الملكية. ومـــع ذلـــك، يشـــير الكثيـــرون إلـــى أن البلدان النامية تواجه تحديات في هذا المجـــال بســـبب ارتفـــاع تكـــاليف التقاضـــي والتحيـــز المحتمـــل لصالح المستثمرين الأثرياء. وسيتناوله الباحث في فقرتين على النحو التالي:-

أولاً : مفهـــوم الاستثمـــار

لا يوجد تعريف قانوني موحد ورسمي للاستثمار. وقد يختلـــف معنـــى هـــذا المصـــطلح باختلـــاف نص وسياق الاتفاقية الدولية التي ورد فيها. في بداية القرن العشـــرين، كـــان المصـــطلح الـــأكثر شـــيوعاً هو "الملكية الأجنبية". وعادة مـــا يشـــير إلـــى الاســـتثمارات والممتلكـــات العقاريـــة للمـــواطنين الأجانـــب المقيمين. الاستثمار كظاهرة اقتصادية ليس له معنى ثابت. لقد تطـــورت مـــع تغيـــر العمليـــات التجاريـــة على مر السنين؛ مع نقل الثروة في المعاملات الدولية؛ مع زيـــادة فـــي المعاملـــات المنتجـــة للســـلع عبـــر الحدود بين الشركات ذات الصلة، وليس مع أطراف ثالثة [1].

وفقًا لتعريفات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعـــاون الاقتصـــادي والتنميـــة، يعكـــس الاســـتثمار المباشر اكتساب كيان مقيم في اقتصاد ما (المســـتثمر المباشـــر) مصـــلحة دائمـــة فـــي كيـــان مقـــيم فـــي اقتصاد ما (كيان استثمار مباشر). "المصلحة الدائمة" تعني وجـــود علاقـــة طويلـــة الأمـــد بـــين المســـتثمر المباشر وكيان الاستثمار المباشر وتأثير كبير على إدارة هـــذا الـــأخير. يشـــمل الاســـتثمار المباشـــر كلـــا

(1) Domke, Martin. "The Settlement of International Investment Disputes." Bus. Law. 12 (1956): 264.

من المعاملة الأولية التي تحدد العلاقة بين المستثمر والكيان وجميع المعاملات الرأسمالية اللاحقة بينهما وبين الكيانات ذات الصلة، سواء كانت مدمجة أم لا. [٢].

وبحسب تعريف الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة (CETA)، فإن الاستثمار يعني أي أصل يمتلكه المستثمر أو يتحكم فيه، بشكل مباشر أو غير مباشر، وله خصائص الاستثمار، بما في ذلك فترة معينة ومميزات أخرى. مثل االلتزام برأس المال أو الموارد الأخرى، أو افتراض ربح أو مكسب أو مخاطرة متوقعة [٣].

يتبع تعريف CETA لمصطلح "الاستثمار" النهج القائم على الأصول الذي يعود تاريخه إلى معاهدة الاستثمار الثنائية الألمانية الباكستانية (BIT) لعام ١٩٥٩ والتي تم تناولها في معظم معاهدات الاستثمار الدولية المعاصرة. [٤].

وتعرّف معظم اتفاقات الاستثمار الدولية الاستثمارات بأنها "أصول بجميع أنواعها"، ثم يُفسّر مصطلح "الأصول" من خلال قائمة غير حصرية من الأمثلة. وهكذا، على الرغم من الاتجاه العام للحد من السلطة التقديرية للمحكمين، قررت كندا والاتحاد الأوروبي (جنبًا إلى جنب مع الدول الأعضاء فيه) ضد نهج القائمة المغلقة المعتمد بموجب المادة ١١٣٩ من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ومعاهدة الاستثمار الثنائية النموذجية الكندية . لعام ٢٠١٤. وتحتوي هذه الاتفاقيات على قائمة شاملة لأنواع الأصول التي تعتبر استثمارات بالإضافة إلى أنواع الأصول التي لا تعتبر استثمارات. [٥].

---

(2) Maupin, Julie A. "Differentiating Among International Investment Disputes." The Foundations of International Investment Law: Bridging Theory into Practice, Douglas, Pauwelyn, & Viñuales, eds (Oxford University Press, 2014 Forthcoming) (2013).

(3) Mbengue, Makane Moïse, and Stefanie Schacherer, eds. Foreign Investment Under the Comprehensive Economic and Trade Agreement (CETA). Vol. 15. Springer, 2018.

(4) MARKOVIC, ANA. "Deep integration agreements: the EU-Canada comprehensive economic and trade agreement." (2014).

(5) Villareal, M., and Ian F. Fergusson. "NAFTA at 20: Overview and trade effects." (2014).

ثانيًا: مفهوم منازعات الاستثمار

تعد تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS) مجالًا سريع النمو في القانون الدولي، خاصة بسبب انتشار معاهدات الاستثمار بين الدول التي تلزم المستثمرين الأجانب بسبب الانتهاكات المزعومة لحقوق ملكية الدول والحق في اللجوء إلى التحكيم. ومع ذلك، فقد جادل الكثيرون بأن البلدان الفقيرة غير راغبة بشكل منهجي في المشاركة في التحكيم لأن تكلفة التقاضي والتحيز المحتمل للتحكيم لصالح المصدرين الأغنياء برأس المال يجعل من الصعب على هذه البلدان أن تنتصر على مطالبات المستثمرين. (٦).

في حين تميل الحكومات ذات الدخل المرتفع إلى الفوز في منازعات الاستثمار بنسبة ٢٠% أكثر من الحكومات ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، فإن هذا التفاوت في معدلات الفوز يمكن تفسيره بالاختلافات في معدلات التسوية المبكرة بين الحكومات الغنية والحكومات الفقيرة. كما أن حكومات البلدان النامية التي تتحمل تكاليف مرتفعة للتقاضي هي أكثر احتمالاً بنحو ٢٢ نقطة مئوية لتسوية نزاع معين. وبشكل عام، في حين أن التفاوت في التوازن بين المتقاضين مهم بالنسبة للنتائج في نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين، إلا أن الاختلافات الملحوظة في معدلات الفوز لا ترجع في المقام الأول إلى تحيزات المحكمين. وبدلا من ذلك، تتمتع الحكومات الأكثر ثراء بقدرة تفاوضية أكبر عند التفاوض بشأن التسويات مع المستثمرين، وهو ما يؤثر على أنواع المنازعات التي يصدر المحكمون قرارات بشأنها في نهاية المطاف (٧).

وذهب البعض أيضًا أن غياب مطالبات بعض المستثمرين من الحكومات ذات القدرات المنخفضة ــ باستثناء الحكومات ذات الدخل الأعلى ــ يشير إلى أن هناك عائدًا سلبيًا متوقعًا للعديد من الحكومات لتحدي الحواجز التجارية الأصغر حجمًا بسبب التكلفة الفعلية للعوائق التجارية (٨).

(6) Akerlof, George A. "The market for “lemons”: Quality uncertainty and the market mechanism." Uncertainty in economics. Academic Press, 1978. 235-251.

(7) Cole, Stephen R., et al. "Illustrating bias due to conditioning on a collider." International journal of epidemiology 39.2 (2010): 417-420.

(8) Rubin, Donald B. "Using propensity scores to help design observational studies: application to the tobacco litigation." Health Services and Outcomes Research Methodology 2 (2001): 169-188.

ويشير البعض إلى أن تكاليف التقاضي تشكل عائقًا أوليًا أمام العديد من البلدان النامية، إلا أنه يمكن التغلب عليها من خلال تجربة التقاضي[٩].

متوسط تكلفة التقاضي في التحكيم الاقتصادي مرتفع للغاية حيث يمكن أن تصل تكلفة التحكيم الاقتصادي إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي في بعض أنواع المنازعات التي يتم فيها التحكيم. علاوة على ذلك، فإن السداد غير مضمون في الحكم. في حين أن بعض المحاكم ستطلب من الفائز في النزاع دفع التكاليف، فإن محاكم أخرى ستختار أن يدفع الأطراف تكاليفهم بطريقتهم الخاصة. لا يوجد حاليًا أي توجيه رسمي بشأن المسار الذي يجب اتباعه، ويجوز للقضاة اختيار طريق معين بسبب مجموعة متنوعة من العوامل [١٠].

ولذلك خلص الباحث إلى أن التشويه الاقتصادي في عملية الاستثمار يتأثر بعدة معوقات أهمها ارتفاع تكلفة الاستثمار، ومن المؤكد أنه لا يوازنه ارتفاع تكلفة التقاضي في كل عام. من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن غياب اليقين القانوني لدى رواد الأعمال في مجال الاستثمار يمكن أن يضعف مستوى الاستثمار ويعززه من حيث إنفاذ قوانين الاستثمار. وفي الجانب الثالث فإن تحيز المحكمين أو أي منهم ضد دولة قومية أو مستثمر أو دولة قد يمثل عائقاً أمام استخدام التحكيم في عملية الاستثمار..

(9) Puig, Sergio. "Social capital in the arbitration market." European Journal of International Law 25.2 (2014): 387-424.

(10) Pelc, Krzysztof J. "What explains the low success rate of investor-state disputes?." International Organization 71.3 (2017): 559-583.

المطلب الثاني

مفهوم التحكيم المعجل في منازعات الاستثمار

يعتمد نظام التحكيم على مذاهب تركز على تسريع تسوية المنازعات بين الأطراف المتنازعة، وقد تم تصميم قواعد إجراءات التحكيم لتسهيل هذه العملية المعجلة من خلال الخطوات الأولية بدءاً من إبرام اتفاق التحكيم وحتى تشكيله وتنفيذ الجائزة. يتنافس القانون الوطني والدولي من خلال توفير آليات إجرائية لتشجيع الأطراف على اختيار التحكيم على التحكيم التقليدي.

ويهدف استخدام التحكيم المعجل إلى تمكين الأطراف من مباشرة الإجراءات المستعجلة التي تحقق أهدافهم، بأسلوب متخصص يتخطى الكثير من العوائق التي تؤثر على التحكيم بشكل عام، ومن أهمها بساطة الإجراء وقصر مدة إجراء التحكيم. يُنظر إلى الفوائد الكبيرة للتسوية السريعة، ويمكن لهذه التدابير المبكرة أن تساعد في تقليل التكاليف لاحقًا، على الرغم من أن هذا الهدف قد يكون موضع نقاش في سياق التحكيم السريع. (١١).

تعمل قوانين التحكيم السريعة على تقليل عدد المحكمين والجهد المطلوب لمعالجة القضية، مما يقلل بلا شك من تكلفة التقاضي. الموارد إذا كان هناك تعاون ومشاركة الأطراف في تنفيذ عملية التقاضي بشكل أسرع وأكثر كفاءة، فسيؤدي ذلك إلى تقليل التكاليف بشكل كبير وتجنب التأخير في التقاضي، ولكن الحقيقة هي أن الأطراف غالبًا ما يكون لها مصالح متضاربة في النزاع، وهو ما. فهو يجعل التعاون أقل، وخاصة من القاضي. (١٢).

وفيما يتعلق بالأطر الزمنية، يتضح أن التحكيم المعجل يتيح حل النزاع والحصول على حكم نهائي في غضون أشهر بدلاً من سنوات، وعندما تتعاون الأطراف، يمكن تحقيق النتائج بشكل أسرع (١٣).

تبدو هذه السياسات الزمنية صارمة، ويتعين على كل من المحكمين والأطراف الالتزام بها. كما أن المدة الإجمالية للإجراءات محددة، مما يسهم في تحقيق الهدف المنشود من هذا النوع من التحكيم. وهذا يعني ببساطة تسريع عملية التحكيم وحل النزاع في أقصر فترة زمنية ممكنة. وإذا لم

---

(11) Aydogmus, Y. (2021). Fast-track arbitration and its current practices. Public and Private International Law Bulletin. 41(1), p 288-289.

(12) Magnusson, A. (2001, june 13-16). Fast track arbitration - the scc experience. The Introduction to Arbitration seminar. Stockholm, Sweden.

(13) Tymczyszyn, I. (2018). Using Fast Track Arbitration for Resolving Commercial Dispute (6 ed.).

يتم االلتزام بالحد الزمني، فلن يصدر الحكم. وفي حال تجاوزت الهيئة صالحياتها وأصدرت الحكم، سيتم إبطال القرار التحكيمي، إلا إذا تم تمديد مهلة إصداره إذا كان ذلك ممكناً [١٤].

تم تقديم طلب للتحكيم لدى الاتحاد التجاري العالمي من قبل المدعي بين يوم عيد الميلاد ويوم رأس السنة الجديدة. وفي يوم رأس السنة الجديدة، انعقدت هيئة محلفين مكونة من ثلاثة قضاة. وفي غضون سبعة أيام، تبادل الجانبان وجهات النظر، وبعد ذلك أرسلت المجموعة االقتراح إلى منظمة التجارة العالمية لمراجعته. في غضون ٤٨ ساعة من المحاكمة، تم إخطار هيئة المحلفين بجلسة النطق بالحكم النهائية في اليوم الأخير من شهر يناير، مما يعني أن المحاكمة انتهت في حوالي شهر. في قضية بانهاندل، تم تضمين شرط الحكم في الاتفاقية طويلة الأجل. وتنص اتفاقية توريد الغاز المبرمة بين كندا وكندا على أن النزاعات المتعلقة باكتشاف الأسعار يجب أن يتم حلها من قبل هيئة التحكيم التابعة لمنظمة التجارة العالمية في غضون شهرين، وقد تم بدء النزاع وحله عن طريق التحكيم النهائي. تم سحبه بعد تسعة أسابيع من تقديم الطلب، بعد أن اتفق الطرفان على تمديد التحكيم لمدة أسبوع واحد.. [١٥]،.

كما يعرف البعض التحكيم المعجل بأنه إجراء تحكيمي يهدف إلى تقليص المواعيد النهائية المعتادة في التحكيم، مما يقلل من كلفة الفصل في النزاع. ولا يُعتبر نوعاً مختلفاً من التحكيم، بل يمر بجميع مراحله مثل التحكيم العادي. ويُطبق هذا النظام على المنازعات بين الأطراف، سواء كانت بموجب اتفاق سابق أو لاحق، ويهدف إلى الوصول إلى حل سريع وملزم للطرفين [١٦].

وتطبق قواعد التحكيم المعجل على الجانب الموضوعي للنزاع التحكيمي، ولكن تسميتها "معجلة" لا تعني أنها تشمل الجانب المستعجل من النزاع. كما إن القول بخلاف ذلك قد يؤدي إلى إمكانية رفع دعوى بطلان حكم التحكيم استناداً إلى عدم تطبيق القواعد القانونية المتفق عليها بين الأطراف [١٧]، كما أنه لا يمكن الجمع بين

---

(14) Webb, s., & Wagar, T. (2018). Expedited Arbitration: A Study of Outcomes and Duration. Relations industrielles. 73(1), p 146-173. Heitzmann, P. (2017). The 2017 ICC Expedited Rules: From Softball to Hardball? Journal of International Arbitration, 34(2), p 121-345.

(15) Welser, 1., & Klausegger, C. (2009). Austrian Arbitration Yearbook. Manz, p 261-262.

(١٦) طارق عارف الحياصات التحكيم المستعجل لفض منازعات الملكية الفكرية رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٠، ص،١٤، حمادي زوبير التحكيم في مادة الملكية الفكرية، مركز التحكيم والوساطة على مستوى المنظمة العالمية للملكية الفكرية - أنموذجا - المجلة الأكاديمية للبحث القانوني كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، المجلد ٤، العدد ٢، ص ١٢٤.

(17) Mylène Chan, "La CNUDCI adopte un règlement d'arbitrage accéléré", L'Institut CPR, 29 juillet 2021 https://blog.cpradr.org/2021/07/29/uncitral-

قواعد التحكيم المعجل والقواعد العادية لتطبيقهما على نفس النزاع التحكيمي. والقاعدة العامة هي سريان القواعد العادية ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك. فإذا اتفقوا على تطبيق القواعد المعجلة، فلا يمكن أن تسري القواعد العادية، والعكس صحيح. وتهدف القواعد المعجلة إلى حل النزاع التحكيمي بشكل أسرع مقارنة بتطبيق القواعد العادية على نفس النزاع [١٨].

ويشكل اتفاق الأطراف الأساس الذي يرتكز عليه تطبيق حكم التحكيم السريع وفقا لقواعد الأونسيترال الصادرة عام ٢٠٢١. وتنص المادة ١ من هذه القواعد على أنه "إذا اتفق الطرفان على إحالة أي نزاع بينهما فيما يتعلق موضوع علاقة قانونية مستقلة، سواء كانت تعاقدية أو غير تعاقدية، للتحكيم بموجب قواعد الأونسيترال للتحكيم السريع، يجب تسوية هذه النزاعات وفقًا لقواعد الأونسيترال للتحكيم السريع بصيغتها المعدلة في قواعد التحكيم السريع هذه، والتي تخضع للتغيير في أي مكان يكون من شأنه أن يكون . "الصلاة". وهذا يتفق مع المبدأ العام الذي يؤكد على أن عملية التحكيم تقوم على العقد، لأنه لا يوجد ما يسمى التحكيم الإجباري بشرط وجود اتفاق واضح بين الأطراف على تسوية نزاعهم وفقا لمبدأ التحكيم المعجل. . [١٩].

وفي المقابل، تؤكد المادة ١ من اتفاقية باريس للمحكمة الجنائية الدولية على أن قواعد المسار السريع تنطبق على الجرائم التي لا تتجاوز قيمتها ٢ مليون دولار أمريكي، والتي يمكن اعتبارها جرائم منخفضة القيمة. ويتم التحكيم في هذه النزاعات وفقاً لإجراءات حل الطوارئ، ما لم تنص قواعد التحكيم لمنظمة التجارة العالمية على خلاف ذلك. ولذلك، تنطبق أحكام التحكيم السريع على جميع النزاعات التي لا تتجاوز قيمتها ٢ مليون دولار أمريكي، دون موافقة صريحة من الأطراف. ولذلك فإن تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية في باريس في الحالات التي لا تتجاوز هذا المبلغ يعني تطبيق قواعد التحكيم المرن [٢٠].

---

adopts-expedited-arbitration-rules/p.2

(18) Neuburger et Michael Ibesich, Autriche: le règlement d'arbitrage accéléré de la CNUDCI- six questions et réponses, https://oblin .at/fr/newsletter/autriche-le-reglement-darbitrage-un citral- exprime-six-questions-et-reponses/p.1

(١٩) محكمة تمييز دبي الطعن رقم ٧٥٩٥ لسنة ٨١ جلسة ٢٠١٤/٢/١٣ ، وفي ذات المعنى، قضت محكمة النقض المصرية بأن "التنظيم القانوني للتحكيم إنما يقوم على رضاء الأطراف وقبولهم به كوسيلة لحسم كل أو بعض المنازعات التي نشأت أو يمكن أن تنشأ بينهم بمناسبة علاقة قانونية معينة عقدية أو غير عقدية. فإرادة المتعاقدين هي التي توجد التحكيم وتحدد نطاقه من حيث المسائل التي يشملها والقانون الواجب التطبيق وتشكيل هيئة التحكيم وسلطاتها وإجراءات التحكيم وغيرها"، الطعن رقم ١٧٥١٨ لسنة ٧٦ جلسة ٢٠١٧/٣/٢٨.

(٢٠) دخلت قواعد غرفة التجارة الدولية بباريس حيز التنفيذ في مارس ٢٠١٧.

المبحث الأول

نطاق تطبيق قواعد التحكيم المعجل

تعتمد معظم فقه عدالة الشركات معايير موضوعية لضمان الانضباط في عدالة الطوارئ، بناءً على نهج يركز على طبيعة الإجراءات المطروحة. وبينما يفضل استخدام الحكم المستعجل المبني على اتفاق صريح بين الأطراف، مع مراعاة مبدأ تقرير المصير أثناء عملية التحكيم، كما هو الحال في التحكيم التقليدي، يبقى السؤال: هل يمكن لقواعد الحكم المستعجل أن تمارس دون موافقة الأطراف؟ وفي ضوء هذه المسألة سنوضح في هذا الاستفسار كيفية تطبيق الأحكام المرنة لتسوية المنازعات، وما إذا كان ذلك يشكل تهديدا لإرادة هيئة المحلفين في تمريرها، أو ما إذا كان ينبغي اختزال الأمر إلى إجراء أكثر طوعية وأكثر طوعية. بالاتفاق المتبادل، كما هو شائع في معظم مجالات صنع القرار.[٢١]، على النحو الآتي:

[٢١] د.جلال القهوجي ، التحكيم المعجل: اتجاه جديد في قواعد الأونسيترال لعام ٢٠٢١ / دراسة مقارنة، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية المجلد ١٤ العدد٤ لسنة ٢٠٢٢م.

المطلب الأول

اللجوء الاجباري لقواعد التحكيم المعجل

ولا تطبق قواعد التحكيم الطارئة إلا عندما تكون القيمة السوقية مضمونة للحفاظ عليها، وذلك بوضع حد للسيولة يحدد القدرة على ممارسة التحكيم المعجل. ويتم ذلك من خلال دراسة تكلفة الاحتكاك لتحديد مدى جدوى تنفيذ الاستراتيجيات العدوانية. [٢٢].

الحكم التعسفي السريع هو حيث تحدد قواعد التحكيم واجبا يستخدم كوسيلة لحل النزاع، وعادة ما تتبعه إجراءات التفاوض المنصوص عليها في تلك القواعد، وحتى لو لم يكن من الممكن التوصل إلى تسوية ودية، فيجب أن يتم ذلك. تناط بهيئة التحكيم المشكلة، وتصدر الأحكام واجبة النفاذ بإجراءات جبرية بعد وضع صيغتها.

ويعتبر التحكيم الطوعي إجراءً مهماً يجب على الخصوم اتباعه، إذ لا يمكنهم الرجوع إلى التحكيم العادي في المنازعات إلا بعد إحالتهم إلى هيئة تحكيم يعينها المشرع، أي أنه لا خيار للأطراف فيه وهي تفعل ذلك. ولا يصدر عن اتفاقهم ولا ينشأ عن إرادتهم أو رغبتهم، بل يقرر بشرط ملزم للطرفين ويجب عليهم االلتزام به.

وبما أن الاتفاق على تسوية التحكيم يمنع المحكمة على الفور من النظر في قضية ويخلق دفاعاً عن عدم الاعتراف بالذنب، لكنه لا يخلق دفاعاً عن عدم الأهلية، فمن المعقول أن نتساءل هنا عن الفرق بين اتفاق التحكيم واتفاقية التحكيم. الحكم . معاهدة أم أنهما وجهان لعملة واحدة؟

الجواب على هذا السؤال سيكون أن هناك فرق بين اتفاق التحكيم واتفاق التحكيم هو اتفاق بين طرفين على عرض منازعاتهم بينهما على التحكيم لحلها بعيدا عن المحكمة العادية. إلى معاهدة هذا هو الأطراف في عقد أو علاقة قانونية أولية، سواء كانت تعاقدية أم لا، يؤدي إبرامها بشكل مباشر إلى قيام المحكم بإجراء إجراءات التحكيم من أجل سحب تقديره في حل النزاع. يختلف أطراف الاتفاق عن أطراف اتفاق التحكيم، لأن الأطراف الأولى في اتفاق التحكيم هم أطراف اتفاق التحكيم. ويمكن القول، كما هو الحال مع الجانب الثاني، أن المسألة تختلف باختلاف نوع القرار. أحزاب المعارضة. ومع ذلك، في التحكيم المنظم (الجماعي)، يتم إبرام اتفاق

([22])Magnusson, A. (2001, june 13-16). Fast track arbitration - the scc experience. The Introduction to Arbitration seminar. Stockholm, Sweden, p 01. Sun, C., & Weiyi, T. (2013). Making Arbitration Effective: Expedited Procedures, Emergency Arbitrators and Interim Relief. Asia Arb, 6(2), p 349-371

التحكيم بين الهيئة المتنازعة من جهة والأطراف المتنازعة من جهة أخرى، حيث تتخذ هذه الهيئة قراراتها وفقاً لقواعدها الخاصة.[٢٣].

إن وجود اتفاق التحكيم ضروري لأن من خلاله اتفاق التحكيم أو هيئة التحكيم تعترف بقبولها مسؤولية التحكيم والنظر في النزاع بين أطرافها وفي هذه الحالة يؤدي قبول المحكم إلى إبرام اتفاق آخر . وهو يختلف عن اتفاق التحكيم، ويسمى اتفاق التحكيم، ويعتبر وسيلة لتنفيذ اتفاق التحكيم المبرم بين طرفين متنازعين.

وهذا ما اتبعته معظم محاكم التحكيم التي تثبت وجود حالة قيمة النزاع فقط لتحديد إمكانية تطبيق التدابير الميسرة. على سبيل المثال، ينص الملحق السادس من قواعد التحكيم للمحكمة الجنائية الدولية على أنه لا يمكن تطبيق قواعد التحكيم الميسر إلا إذا كان مبلغ النزاع لا يتجاوز ٢ مليون دولار، أو إذا تم إبرام اتفاق تحكيم بموجب القواعد في ١ مارس ٢٠١٧ أو في وقت لاحق، أو قبل يناير ٢٠١٧. ١, ٢٠٢١. إذا تم إبرام اتفاق التحكيم بموجب القانون في ١ يناير ٢٠٢١ أو بعده، وكان المبلغ المتنازع عليه ٣ ملايين دولار أمريكي، فإن هذا يتوافق مع المادة ١/١. من الفصل السادس من النظام الأساسي لمنظمة التجارة الدولية، والذي تم تعديله ودخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢١، وينطبق على القضايا الواردة إلى محكمة العدل الدولية اعتباراً من ذلك التاريخ. تتضمن هذه الوثيقة أيضاً قواعد التحكيم لمحكمة الاستئناف في سنغافورة لعام ٢٠١٦، والتي حددت في المادة ١/٥/أ مبلغ ٦ ملايين دولار سنغافوري أو ما يعادله.. [٢٤]

ومع ذلك، فإننا في بداية الصياغة لا ننوي الاعتراف بالحق في مساعدة الناس على الاحتجاج على المنافسة، رغم أن الاحتجاج يظهر بعد فترة. لا يزال التوتر قائما: لا يسمح لنا بدخول البلاد بسبب الحظر التجاري الذي تفرضه الحكومة في البلاد (٤/١)، ولا تزال الانتخابات مستمرة. الالتزام بتجارة الدولة بناءً على طلب جهة، والدعوة إلى حماية خدمات الطوارئ غير المحدودة من جهة أخرى. عندما نحصل على زيادة الدعم (٤/٥) من السياسات التشاركية في سنغافورة [٢٥].

يتضح من ذلك أن التطبيق التلقائي لقواعد التحكيم المعجل لا يمثل تجاوزاً أو تهديداً لمبدأ سلطان الإرادة، طالما أن مسألة تطبيق هذه القواعد تأتي في إطار اتفاق الأطراف على استخدام قواعد التحكيم المؤسسية، والتي

---

[٢٣] د. أحمد السيد صاوي، التحكيم طبقاً للقانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ وأنظمة التحكيم الدولية، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٤ص ١٥.

([٢٤])د.جلال القهوجي ، التحكيم المعجل: اتجاه جديد في قواعد الأونسيترال لعام ٢٠٢١ / دراسة مقارنة، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية المجلد ١٤ العدد٤ لسنة ٢٠٢٢م .(2016) .Arbitration Rules . Singapore International Arbitration Centre Arbitration Rules. Retrieved from SIAC: https://siac.org.sg.

([25]) Tarjuelo, J. (2017). Fast Track Procedures: A New Trend in Institutional Arbitration. Dispute Resolution International. 11(2), p 107.

تشمل القواعد المعجلة. وبالتالي، فإن تطبيقها يعد أمراً إرادياً لا يتعارض مع مبدأ سلطان الإرادة. كما أن القواعد المؤسسية قد أكدت هذا التوجه من خلال منح الأطراف الخيار للابتعاد عن هذا المسار والعودة إلى الطريق الرئيسي وفقًا لقواعد التحكيم العادي.

ومن ناحية أخرى، عند تقييم عتبة القيمة في تطبيق قواعد الطوارئ لاتخاذ القرار، قد يظهر الغموض في بعض الأحيان، خاصة عندما تكون شروط المخاطرة بسيطة ولكن تكلفتها تتجاوز المبلغ المالي المحدد لتطبيق قواعد الطوارئ لاتخاذ القرار، ومرة أخرى وليس من المعقول الاعتماد على هذا المعيار بالطريقة المطلقة مما يجعله غير كاف في حد ذاته لتحديد تطبيق قاعدة التحكيم البسيطة ومن ناحية أخرى فإن النزاع الذي ينطوي على المطالبة بمبلغ بسيط من المال لا يحل دائما يعني أن النزاع تنطوي على مبلغ صغير تعتبر المطالبات هي الأنسب للحل السريع، حيث أن المطالبات البسيطة يمكن أن تنطوي على قضايا معقدة تتعلق بالواقع والقانون. إذا اضطر نزاع قوي إلى اتباع إجراءات غير مناسبة، فقد تكون النتائج كارثية، لأن الأطراف يتعرضون لخطر عدم فهم قضيتهم بشكل صحيح، وقد يتم تطبيق بعض قواعد النزاع دون اتفاق واضح بين الأطراف، مما يؤدي في النهاية إلى ل تؤثر على صحة حكم التحكيم الناتج عن تلك العملية.. [٢٦].

(26) Fagbemi, S. (2015). The doctrine of party autonomy in international commercial arbitration: myth or reality? Journal of Sustainable Development Law and Policy, 6(1), p 202-246.

المطلب الثاني

اللجوء الاختياري لقواعد التحكيم المعجل

عادةً ما يكون اللجوء إلى التحكيم اختيارياً، حيث يتاح للأطراف حرية تحديد ما إذا كانوا يرغبون في اعتماد التحكيم كوسيلة لحل النزاع أو عرضه على القضاء المختص. يُعرف هذا النوع من التحكيم بالتحكيم الاختياري، إذ يكون اللجوء إليه نابعاً من إرادة الأطراف المحتكمين، مثل أطراف عقد الاستثمار الأجنبي، دون أن يكون إلزامياً عليهم[٢٧].

التحكيم الاختياري يُعتبر وسيلة ودية لحل المنازعات، يتم من خلالها إحالة النزاع إلى محكمين يتم اختيارهم من قبل الأطراف المتنازعة .ومن حيث المبدأ، يعد التحكيم إجراءً اختيارياً وليس إلزامياً، حيث لا ينبغي للدولة أن تتخلى عن دورها الأساسي في القيام بوظيفتها القضائية، ولا يجوز لها أن تفرض على الأطراف اللجوء إلى التحكيم كوسيلة حصرية لحل نزاعاتهم .ذلك لأن مثل هذا الإجراء يُشكل خروجاً عن مسؤولية الدولة الأساسية في تحقيق الأمن واستقرار العدالة بين مواطنيها[٢٨]

ومن ثم فأن التحكيم لا يوجد للفصل في منازعات الأفراد والجماعات كأساسٍ عام ؛الا بموجب أتفاق، وذلك أعمالاً لمبدأ سلطان الارادة سواء تمثل هذا الأتفاق في عقد وطني أو عقد دولي و هذا النوع من انواع التحكيم يقوم على دعاميتين اساسيتين و هما:

١ــ الارادة الذاتية للأطراف المحتكمين "أطراف الأتفاق على التحكيم ".

٢ــ أقرار الأنظمة القانونية الوضعية وعلى أختلاف مذاهبها و أتجاهاتها لهذه الارادة[٢٩].

ويبدو أن هذه الأحكام قد أكدت مبدأ هاما، وهو أن الاتفاق على استخدام أحكام التحكيم المرنة يجب أن يكون واضحا وصريحا، مما يجعل متطلبات هذا الاتفاق مماثلة لمتطلبات اتفاق التحكيم عموما. لذلك، حيثما كان ذلك مناسباً، يجب أن يكون الاتفاق واضحاً بشأن نية الأطراف لحل النزاع. .

السؤال الذي يطرح نفسه: هل استخدام الحكم الموجز بناءً على اتفاق هيئة المحلفين سيعمل؟ ويمكن الافتراض أن هناك العديد من الصعوبات الحقيقية في هذه الحالة، خاصة بسبب صعوبة توقع اتفاق الطرفين على التسوية بسرعة بعد نشوء الخلاف، وخاصة من جانب المدعى عليه الذي قد لا يهتم بالوقت، ولكن في بعض الأحيان يرغب في إطالة أمد النزاع ومن ناحية أخرى، قد يتم التنازل عن أن الأطراف قد استفادوا من عملية حل النزاع

---

[٢٧] د.أحمد أبو الوفا ، التحكيم الاختياري والاجباري ، ط٥ ، منشأة المعارف، الاسكندرية ،١٩٨٨،ص٣٩ .

[٢٨] د. شعيب أحمد سليمان ، التحكيم في منازعات تنفيذ الخطة الاقتصادية ، من دون اسم مطبعة ، بغداد ،١٩٨١ ، ص١٢ .د.سراج حسين ، التحكيم في منازعات البترول ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،٢٠٠٤ ،ص١٤٤.

[٢٩] د.محمود السيد عمرالتحيوي ، مفهوم التحكيم الاختياري والاجباري ، منشأة المعارف ،الاسكندرية،٢٠٠١ ، ص٧٦.

قبل نشوء النزاع، ولكن النزاع القائم قد لا يكون بحيث تنطبق عليهم قواعد التحكيم السريع. وفي حالة أخرى، قد يجوز في البداية استخدام التحكيم السريع لضمان استيفاء شروط العدالة اللازمة، لكن السلطات القضائية التي تتولى العملية قد تقرر استخدام التحكيم غير السريع.. (٣٠).

هذا ما يستدعي الدراسة عن طرق لإقرار آليات تتيح تطبيق التحكيم المعجل بالتوازي مع إرادة الأطراف واتفاقهم الواضح. في الوقت نفسه، لا يمكن منح المؤسسة التي تدير التحكيم أو الهيئات التحكيمية صلاحية اتخاذ القرار بشأن تطبيق التحكيم المعجل، حيث قد يؤدي ذلك إلى تحميلها عبئًا إضافيًا وتأخيرًا في إصدار القرارات. كما أنه لا يجوز للمؤسسة أو الهيئات التحكيمية فرض التحكيم المعجل على الأطراف، ولكن يمكن أن تمتلك سلطة تقديرية تقترح من خلالها على الأطراف اللجوء إلى قواعد التحكيم المعجل أو تشجعهم على ذلك (٣١).

ومع ذلك، يظل الإجراء العام المنصوص عليه في قواعد الأونسيترال للتحكيم السريع لعام ٢٠٢١ هو التخلي عن القضية لصالح اتفاق الأطراف. ويبدو أن هذا السيناريو يعكس التأكيد على العمل التطوعي الذي يحيط بجميع مراحل عملية التحكيم، بدءاً من الاتفاق على استخدام التحكيم، ومن باب أولى تطبيق قواعد الطوارئ التي تمثل استثناءً لقواعد التحكيم التقليدية.

ومن ناحية أخرى، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان بإمكان أطراف اتفاق التحكيم الطارئ اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات الطارئة، وفي هذا السياق يمكن القول بأنه ينبغي تمكين أطراف اتفاق التحكيم من اتخاذ قرار بعدم الاحتكام إلى آلية تسوية المنازعات الطارئة. الحكم سريعا إذا أرادوا ذلك. المطالبة، إذ قد تكون هناك ظروف تجعل التحكيم دون تحقيق هو الأسلوب الأنسب للنزاع المطروح، مثل زيادة المطالبات أو تعقيد النزاع.

ومع ذلك، لا يمكن إسناد هذه السلطة إلى المحكمة الابتدائية أو هيئة التحكيم لتقرر إلغاء المحاكمة السريعة وتطبيق قواعد المحاكمة غير السريعة إذا رأت أن المحاكمة السريعة غير مناسبة. ويجب أن تنتصر مصالح الأطراف مجتمعة في اتخاذ القرار بإلغاء قواعد التحكيم السريع، وهو ما نص عليه بوضوح في المادة (١/٢) من نظام الأونسيترال الأساسي إذا تقدم أحد الأطراف بطلب منفرد لإلغاء التحكيم العاجل. شروط دون موافقة الطرف الآخر، فلا يجوز للقانون أن ينظر في الطلب إلا بموافقة الطرفين. ومع ذلك, قدمت قواعد الأونسيترال للتحكيم السريع لعام ٢٠٢١ حلاً رسمياً لهذه المشكلة في المادة ٢/٢, حيث تكون هيئة التحكيم مخولة بالبت في طلب مقدم من أحد الطرفين, بشرط أن تتم دعوة الأطراف لعرض قضيتهم . رأي. ويجوز للمحكمة سحب قرارها في ظروف استثنائية، مع الأخذ في الاعتبار أن قواعد المحاكمة السريعة لم تعد تنطبق على المحاكمة،

---

(30) Settlement of commercial, disputes Issues .relating to expedited arbitration, 2019

(31) Settlement of commercial, disputes Issues .relating to expedited arbitration, 2019

ويجب على المحكمة إبداء أسباب قرارها. وهذا ما تؤكده أيضاً المادة (٤/٥) من قانون منطقة الانتظار، والمادة (٣/٤٢) من قانون شركات هونج كونج..

المبحث الثاني

خصوصية تعيين الهيئة التحكيمية في التحكيم المعجل وفقًا

لقانون الأونسيترال

تحدد معظم قواعد التحكيم المعجل خصوصية في سياق هيئات التحكيم المعنية بالمنازعات. وتظهر هذه الخصوصية من خلال السعي لتحقيق الكفاءة في الوقت والتكاليف والإجراءات المتعلقة بتشكيل هيئات التحكيم. ويتم ذلك من خلال تعيين محكم منفرد للنظر في المنازعات وفقًا لقواعد التحكيم المعجل، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات تعيين هذا المحكم ومراحلها، مع تسليط الضوء على دور المؤسسات التحكيمية في حالة عدم وجود اتفاق بين الأطراف بشأن تعيين المحكم المنفرد في هذا المطلب، سنركز على المرحلة التالية لتفعيل قواعد التحكيم المعجل، والتي تتمثل في تشكيل هيئات التحكيم المعنية بالنزاع وفقًا لهذه القواعد. على النحو الآتي:

المطلب الأول

المبادئ المرتبطة بالتحكيم المعجل

يُعتبر التحكيم وسيلة فعّالة لحل المنازعات بعيداً عن القضاء الرسمي، بفضل مرونته وسرعته، بالإضافة إلى اعتماده على مبادئ أساسية تُعدّ حجر الزاوية الذي يميزه عن غيره من الوسائل البديلة مثل الصلح والوساطة والتوفيق. يعتمد التحكيم المعجّل على نفس المبادئ التي يقوم عليها التحكيم التقليدي، مع مراعاة الخصوصيات التي تميزه، والتي تهدف إلى تقليص نطاق تطبيق هذه المبادئ لضمان سرعة الفصل في النزاع بشكل عاجل. هناك عدة مبادئ تدعم دور التحكيم المعجّل وتفرده عن التحكيم العادي، وسنقوم بتوضيح المبادئ التي تعزز هذا الدور.:-

أولًا : المبادئ المرتبطة بالمحتكمين وبالمحكمين

من المبادئ الأساسية التي يستند إليها التحكيم التجاري هو مبدأ سمو إرادة الأطراف، الذي يُعتبر جوهره وأساسه (أولاً)، بالإضافة إلى مبدأ حياد واستقلال المحكمين، الذي يلعب دوراً مهماً في تعزيز فعالية التحكيم في حل النزاعات (ثانياً):

(أ) مبدأ سمو إرادة الأطراف أو المحتكمين:

تتجلى إرادة الأطراف في اتفاقية التحكيم، يعد اتفاق التحكيم التجاري هو الوسيلة والأداة لحسم النزاع عن طريق نظام التحكيم التجاري، ويمكن تعريف اتفاق التحكيم فقهاً بأنه: «إناطة حل ما ينشأ بين الأفراد من منازعات على محكم واحد أو أكثر ليفصلوا فيه بعيداً عن إجراءات القضاء العادي[٣٢][٣٣](، وعرفه البعض بأنه: «الاتفاق التحكيمي هو عقد يتفق بموجبه شخصان أو أكثر على أن يحيلوا إلى شخص أو أكثر الفصل بينهم في نزاع قائم فعلاً أو متوقع الحدوث في المستقبل بخصوص تنفيذ عقد معين بدلاً من الالتجاء إلى القضاء.٣٤«

---

[٣٢] د.جلال القهوجي ، التحكيم المعجل: اتجاه جديد في قواعد الأونسيترال لعام ٢٠٢١ / دراسة مقارنة، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية المجلد ١٤ العدد٤ لسنة ٢٠٢٢م.

[٣٣] د. آدم وهيب النداوي، المرافعات المدنية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٢٧٥. فاطيمة الزهرة محمودي، (٢٠٢٢). التحكيم المعجل أو السريع: ضرورة أم حتمية؟ *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج٧ , ع٢* ، 148 - 162.

[٣٤] حسين المؤمن، الوجيز في التحكيم، مطبعة الفجر، بيروت، ١٩٧٧، ص١٠. فاطيمة الزهرة محمودي، (٢٠٢٢). التحكيم المعجل أو السريع: ضرورة أم حتمية؟ *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج٧ , ع٢* ، 148 - 162.

يتم تحديد أي نوع من أنواع دعوى التحكيم وفقا لطبيعة النزاع، والتي تبدأ باختيار التحكيم كبديل لحل النزاع، سواء كان التحكيم مدنيا أو جماعيا. وبعد ذلك يتم تحديد القواعد المتعلقة بعدد المحكمين واللغة والمكان، بالإضافة إلى تحديد الجدول الزمني للمحاكمة. كما يحدد المبادئ الأساسية للتقاضي التي تكفل تحقيق العدالة في حدود صلاحيات الأطراف.

علاوة على ذلك، فإن خيار استخدام التحكيم السريع منصوص عليه في اتفاقية التحكيم، مما يمنح الأطراف حرية التفاوض على الشروط التي تسهل الحل السريع للنزاع. للأطراف الحق في اختيار القانون الواجب التطبيق على الإجراءات وموضوع النزاع. وإذا لم يتم تحديد ذلك، تختص هيئة التحكيم باختيار القانون وفقاً لقواعد الإسناد في القانون الدولي الخاص أو. عن طريق الاختيار الصحيح لأحكام قانون معين، مع مراعاة السياسة العامة الدولية وقواعد الشرطة التي تتطلب خصوصية المحاكمة السريعة، وتحديد الأحكام الأساسية الواجب تطبيقها في اتفاق التحكيم، أو اعتماد قواعد أخرى لهيئة التحكيم، مثل مثل قوانين التجارة الدولية (Lex Mercatoria)، أو القواعد العامة للقانون، أو القواعد الأساسية لقوانين مقر العدالة..

(ب)مبدأ حياد واستقلال المحكمين:

ويضمن هذا المبدأ الوصول إلى نتيجة عادلة تُرضي الأطراف، مما يجعلهم راضين عن الحكم الصادر عن الطرف الذي يثقون به. ويدل الحياد على الموقف الشخصي للمحكم مما يسمح له بتجنب الميل أو الانحياز إلى أي طرف في عملية التحكيم . أن يؤدي المحكم واجبه بشكل مستقل عن أي اعتماد على المحكم الذي يعينه، سواء كانت هذه العلاقات المالية أو الاجتماعية أو المهنية، سواء كانت في الماضي أو الحاضر. ولذلك فإن أطراف التحكيم بحاجة ماسة إلى ضمان استقلالية وحياد المحكم قبل البدء في التحكيم، حتى لا يضيع الوقت في التشكيك في شخصية المحكم والطعن في شرعية حكم التحكيم.[٣٥].

ثانيًا : مبدأ مراعاة المبادئ الأساسية للتقاضي وقابلية الحكم التحكيمي للتنفيذ

لكي يكون الحكم التحكيمي المعجل صحيحاً ويؤدي إلى آثار الحكم القضائي ويكتسب حجية الشيء المقضي فيه، يجب مراعاة المبادئ الأساسية للتقاضي (أولاً) بالإضافة إلى ضرورة أن يكون قابلاً للتنفيذ في دولة أجنبية (ثانياً).

(أ) : مبدأ مراعاة المبادئ الأساسية للتقاضي:

لا شك أن التحكيم يشارك المحاكم الرسمية في أداء الوظيفة القضائية، ولا يمكن تحقيق العدالة دون الالتزام بالمبادئ الأساسية للتقاضي، مثل حق الدفاع الذي يمنح كل طرف الفرصة

---

[٣٥] فاطيمة الزهرة محمودي، (٢٠٢٢). التحكيم المعجل أو السريع: ضرورة أم حتمية؟ *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج٧, ع٢* ، 162. - 148

الكافية لعرض قضيته مدعومة بالأدلة والمستندات. كما أن مبدأ المساواة والمعاملة العادلة بين الأطراف يعدان ضروريين للوصول إلى حل ملزم للجميع. علاوة على ذلك، يضمن مبدأ الوجاهية أن يكون لكل طرف معرفة ودراية ومناقشة شاملة لكل الأدلة المقدمة من الطرف الآخر، بما في ذلك الشهادات وآراء الخبراء(٣٦).

وعند تطبيق هيئة التحكيم للقواعد الإجرائية المعجلة، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المبادئ. يتعين عليها السعي لتحقيق التوازن بين صلاحياتها وسلطتها التقديرية في تنفيذ الإجراءات المعجلة، وبين سياسة الكفاءة في استخدام الوقت والتكاليف من جهة، ومتطلبات الالتزام بالإجراءات القانونية والإنصاف من جهة أخرى، وذلك لتفادي تعرض الحكم التحكيمي للإبطال[٣٧].

(ب) مبدأ قابلية الحكم التحكيمي للتنفيذ وفقًا لاتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨:

يعتبر الحكم التحكيمي المعجل بمثابة حكم قضائي، حيث يقوم بحل النزاع بشكل نهائي وملزم للأطراف، ويستوفي الشروط اللازمة لإصدار الأحكام القضائية. وهذا يجعله قابلاً للتنفيذ وفقاً لاتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية. ومع ذلك، يمكن أن يتعرض هذا الحكم لرفض التنفيذ في حال تم انتهاك حقوق الدفاع، مثل عدم إبلاغ الطرف المعني بالقرار بشكل صحيح عن تعيين المحكم أو إجراءات التحكيم، أو إذا كان هناك أي سبب آخر يمنعه من تقديم دعواه، أو في حال مخالفة قواعد النظام العام الدولي أو القواعد الإلزامية للدولة التي يتم فيها تنفيذ الحكم التحكيمي(٣٨).

---

(٣٦) طلعت محمد دويدار، ضمانات التقاضي في خصومة التحكيم منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٧٠.

[٣٧] فاطيمة الزهرة محمودي،. (٢٠٢٢). التحكيم المعجل أو السريع: ضرورة أم حتمية؟ *.المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج٧ , ع٢* ، .162 - 148

(٣٨) المادة ٥ من اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية.

المطلب الثاني

عدد المحكمين في التحكيم المعجل وآلية تعيينهم

أولا: عدد المحكمين في التحكيم المعجل:-

وقاعدة تعيين محكم في اتفاقيات الاستثمار الأجنبي هي تعيينه بالاتفاق المتبادل بين الأطراف الذين يرغبون، بالاتفاق على التحكيم، في إبعاد النزاع عن متناول المحكم الوطني وإسناد القرار بشأنه إلى المحكمة العليا. الأشخاص الذين عينوهم. الذين يتم الاعتماد عليهم لخبرتهم ومعرفتهم بالنشاط والممارسات الاستثمارية، كتعيينهم في اتفاق التحكيم، أو تحديد طريقة تعيينهم في هذا الاتفاق، لأنه إذا أمكن تعيين محكمين في اتفاق التحكيم في الحكم الفعل بعد إذا نشأ نزاع، فلن يكون هذا هو الحال عند التعامل مع اتفاق التحكيم المبرم في شكل شرط ما قبل التحكيم، والذي لا يريد الأطراف حدوثه.

إن اختيار المحكم من قبل هيئة المحلفين يحكمه مبدأين مهمين، الأول هو أن إرادة المحكمين هي الأساس في اختيار المحكم فإذا اتفقوا على تعيين محكم واحد أو أكثر فماذا. والثاني: ضمان المساواة بين الأطراف في تعيين المحكمين، ويجوز أن يكون لأحدهم الأسبقية في تعيين جميع المحكمين دون الآخر.

القاعدة العامة في التحكيم البسيط هي أن هيئة التحكيم تتكون من محكم واحد فقط. من الواضح أن هذا يقلل التكاليف، ويسهل على القاضي إدارة القضايا بشكل فعال من حيث الوقت، ويساعد أيضاً في التغلب على مشكلات الجدولة التي يمكن أن تنشأ في لجان مكونة من ثلاثة قضاة.

تتضمن التشريعات التي اعتمدت مبدأ التحكيم المنفرد في التحكيم المستعجل المادة (١/٢) من الملحق رقم (٦) من قواعد التحكيم لمنظمة التجارة العالمية، حيث تناولت هذه المادة حق الدولة في تعيين محكم واحد فقط، ولو في اتفاق تحكيم مختلف. كما يتضمن النظام الأساسي لغرفة التحكيم المستقلة في سنغافورة (SIAC) في المادة (ب.٥,٢) صلاحية إحالة النزاع إلى محكم واحد، ما لم ينص مدير مركز التحكيم على خلاف ذلك.

ولكن ماذا يحدث عندما ينص اتفاق التحكيم على أن هيئة التحكيم يجب أن تتكون من أكثر من محكم واحد؟ وهناك بعض القواعد المؤسسية التي تعالج هذه المسألة وتمنح الأطراف المرونة، مثل قاعدة الإجراءات البيئية (٢/٤١) التي تنص على أنه إذا كان اتفاق التحكيم يصف بهيئة مكونة من ثلاثة قضاة، يقوم المركز بدعوة الأطراف للاتفاق على إحالة القضية إلى محكم واحد. وإذا لم يتفق القضاة، تحال القضية إلى ثلاثة قضاة.

وتدل هذه الممارسة على احترام إرادة المحكمين، على عكس بعض المحاكم التي قد تتجاوز اتفاق التحكيم الذي هو أساس عملية التحكيم، من خلال انتهاك مبدأ حصرية المحكم. يمكن أن يؤدي هذا إلى مشكلة في... تم ذكر ذلك صراحةً في قضية AQZ ضدARA ، في حكم المحكمة العليا في سنغافورة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٥ وافقت جميع الأطراف على استخدام التحكيم من قبل ثلاثة قضاة لوحة . . بناءً على طلب الشركة المستحوذة، قرر المدير الإقليمي لسنغافورة اعتماد نظام تحكيم سريع المسار وتطبيق قواعد التحكيم السريع، مما

أدى إلى إنشاء لجنة تحكيم واحدة. قام قاض واحد فقط بمنح الجائزة، ولكن المورد ألغى هذه الجائزة. ومع ذلك، وجدت محكمة الاستئناف أن التحكيم قد تم تنفيذاً لاتفاق الطرفين، ولا يوجد أي أساس للإلغاء قرار التحكيم. يعتبر اتفاق الأطراف على تطبيق قوانين منطقة سنغافورة على النزاع بمثابة اتفاق سري يمنح المدير سلطة إحالة النزاع إلى محكم واحد، بغض النظر عن نيتهم في الفصل في النزاع في ثلاثة قضاة.

ولهذا السبب نتساءل عما إذا كان استخدام أحكام التحكيم المرنة التي تتجاهل اتفاق التحكيم يقوض مبدأ استقلال الطرف. صحيح أن إنشاء هيئة المحلفين هو خطوة في الاتجاه الصحيح، ومن الضروري احترام استقلال القضاة، وإعطائهم حرية تحديد عدد القضاة. ولذلك فإن تعيين محكم واحد مع نية المحكمين الغالبة لتشكيل هيئة من ثلاثة (أو أكثر) محكمين يعتبر انتهاكا للقاعدة العامة لتحكيم الأطراف، مما قد يؤدي إلى رفض حكم التحكيم للأسباب أن اللوحة ولم يتم تصميمه ليناسب احتياجات الأطراف. كما تنص اتفاقية نيويورك في المادة (٥/١/د) على أنه يجوز للمحكمة أن ترفض ذلك.

جاء ذلك في القرار الذي تقدمت به الحكومة الصينية، حيث رفضت تنفيذ حكم تحكيم صادر عن محكم واحد داخل سنغافورة، معتمدة على إجراءات تحكيم مرنة وفقا لاتفاقية التحكيم الخاصة بإنشاء من هيئة محلفين مكونة ، .Shanghai Good Debt وشركة Ltd من ثلاثة قضاة. كان هناك نزاع تحكيمي في سنغافورة بين شركة رفضت محكمة الاستئناف في شنغهاي، بحكمها رقم ١ بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٧، الاعتراف بأحكام المحكمين وتنفيذها عملاً باتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها لعام ١٩٥٨. وهذا الاعتراض مبني على على أساس أن تشكيل هيئة التحكيم و/أو إجراءات المحاكمة كانت غير متوافقة مع الاتفاق الأصلي بين الطرفين، قدمت دولة سنغافورة طلب للتحكيم في ١٧ فبراير ٢٠١٥، والذي كان قابلاً للتنفيذ بأثر فوري اعتباراً من كمية كانت المطالبة في النزاع أقل من ٥ ملايين بيزو. دولار سنغافوري. وبتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠١٥ عينت المحكمة قاضيا فردا لنظر القضية، وبتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٥ عقدت جلسة أمام قاض منفرد.

تنازل المدعى عليه عن الفحص المعجل وتعيين محكم واحد، ولم يصدر حكماً، مما أدى إلى صدور الحكم النهائي غيابياً في ٢٦ أغسطس ٢٠١٥. وعندما حان الوقت للاعتراف بقرار التحكيم وتنفيذه ، استأنف المدعى عليه الإجراءات بموجب اتفاقية نيويورك والمادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات المدنية الصيني، استنادا إلى عدد من الأسباب، بما في ذلك أن تشكيل هيئة التحكيم لم يكن متسقا مع اتفاق الأطراف على النحو المنصوص عليه في شرط التحكيم في الاتفاقية. ونص الاتفاق على أن تتألف هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين، وألا يكون تشكيل الهيئة أو الإجراءات متعارضا مع شروط اتفاق التحكيم. ورأت المحكمة أن تعيين محكم واحد عملاً بالمادة ٢/٥ من القانون المدني السنغافوري يشكل خرقاً لاتفاق التحكيم، حيث ينص الاتفاق على أن تتكون هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين، وقد أبلغ المدعى عليه معارضة شديدة لتعيين محكم واحد فقط. وهذا يتفق مع المادة ٥/١/د من اتفاقية نيويورك، التي تقضي بعدم جواز الاعتراف بإجراءات التحكيم وتنفيذها. ويبدو أن هذه العوامل أثرت في

قواعد الأونسيترال للتحكيم السريع لعام ٢٠٢١ للتركيز على مبدأ استقلال الأطراف واحترام رغباتهم وموافقاتهم، حيث نصت المادة (٧) من تلك القواعد على أن يتم التحكيم السريع خلال عام ٢٠٢١. .قاض واحد، مع إعطاء الأطراف حرية الاتفاق على الإجراء. آخر.

ثانياً: عملية اختيار هيئة المحكمين في التحكيم المعجل

وإذا سمحت الهيئات القضائية للقضاة بتعيين المحكمين بشكل مستقل، فمن الممكن أن يعود لهم هذا الاختيار إذا فشل المحكمون في ذلك، مثل عدم تمكنهم من الاتفاق على تعيين محكم معين، أو استقالة أحدهم. أو يفشل في تعيين محكم إذا كان عدد المحكمين ثلاثة أو أكثر، مما يعني أن العمل لمراكز التحكيم يأتي كمهمة محتملة، أو يبقى الاحتياطي لسد النقص على المحكمين، ولكنها مهمة يمكن أن تستمر بخلاف دعم أو سد النقص في الحقوق الطبيعية لهذه المجموعة و ثم تنتقل من ولاية قضائية إلى أخرى وتم تطبيق هذا المبدأ في قضية هضبة الأهرام عندما عرضت على هيئة التحكيم في إطار منظمة التجارة العالمية، حيث فشلت الدولة المصرية في تعيين محكم مختص. ولم يؤد القرار إلى التخلي عن الدعوى، أو التدخل في إجراءات تصحيحها، وقد صدر القرار من هيئة التحكيم التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك في القضية رقم ١٠١. الدعوى مرفوعة من اتحاد التليفزيون المصري ضد مؤسسة التليفزيون الأمريكية، بعد أن عينت المدعية محكماً، ولأن المدعية رفضت استدعاء محكمها، وبناء على ذلك والأحكام القانونية. المادة السادسة من قواعد الأونسيترال للتحكيم المعتمدة في منتدى القاهرة في ٢٠ فبراير ١٩٩٧، عينت محامياً أمريكياً للمدعى عليه.

إذا تم التحكيم في معاملة تجارية أمام مركز تسوية المصالح في واشنطن، يقوم الرئيس بتعيين المحكمين إذا لم يعين الأطراف أنفسهم إذا اتفق الطرفان على أن النزاع".

ومع ذلك، قررت بعض قواعد التحكيم المؤسسي التدخل في بعض الحالات لتجنب المشكلات الناتجة عن تأخير تعيين الهيئة التحكيمية من قبل أحد الأطراف، خاصة في ظل المراكز التي اعتمدت مبدأ المحكم المنفرد. كما أن هناك قواعد تنص على أنه في حال وجود اتفاق بين الأطراف على تعيين المحكمين، يجب أن يترافق ذلك مع موافقة رئيس المركز، وتنص قواعد غرفة التجارة الدولية في المادة (٢/٢) من الملحق السادس، الذي يتناول قواعد الإجراءات المعجلة، على منح الأطراف صلاحية اختيار المحكم المنفرد، وذلك ضمن فترة زمنية تحددها الأمانة. وإذا لم يتمكن الأطراف من ذلك، تتولى المحكمة تعيين المحكم بدلاً منهم. في المقابل، تقتصر قواعد سنغافورة على التأكيد على إحالة النزاع إلى محكم منفرد دون توضيح ما إذا كانت الأطراف تمتلك صلاحية تعيينه بشكل صريح. ومع ذلك، يمكن الاستناد إلى أحكام المادة (٩) من نفس القواعد التي توضح آلية تعيين المحكمين في التحكيم العادي. كما تتبع قواعد مركز هونج كونج نفس الاتجاه، مع إمكانية الاستناد إلى أحكام المواد (٩/٨/٧) من تلك القواعد المتعلقة بتعيين المحكمين في التحكيم العادي من ناحية أخرى، توفر

بعض الهيئات التحكيمية قائمة للمشاركين لاختيار المحكمين منها، في حين تمنح هيئات أخرى الأطراف القدرة على تجاوز القواعد المعمول بها في تعيين المحكمين [٣٩].

أما في قواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل لعام ٢٠٢١، فقد قررت ابتداء صلاحية للأطراف في هذا النطاق، ولكن هذه الصلاحية منحت لاختيار جهة لتقوم بالتعيين وفقًا لأحكام المادة (٦) منها، والتي قد يكون لها دور في تعجيل الإجراءات لاسيما فيما يخص تشكيل هيئة التحكيم، ومن الضروري اتفاق الأطراف عليها، وإن لم يتفقوا على ذلك الاختيار فإن المادة (٦) وفرت آلية تتيح للأمين العام للمحكمة الدائمة للتحكيم تسمية سلطة التعيين، أو أن يتولى بذاته مهام سلطة التعيين [٤٠].

(39) Magnusson, A. (2001, june 13-16). Fast track arbitration - the scc experience. The Introduction to Arbitration seminar. Stockholm, Sweden, p 02-03.

(40) Draft Explanatory Note to the UNCITRAL Expedited Arbitration Rules, 2021.

ويري الباحث أن هذه الطريقة هي من طرق اختيار المحكمين في الأستثمار الأجنبي تؤدي الى اختيار محكمين أكفاء ومختصين في الفصل في المنازاعات الأستثمارية ،كما أنها تفوت على الطرف المهمل،أوْ المقصر في القيام بدوره في اختيار المحكمين هدفه في تعطيل التحكيم وشل فاعليته . هذا وقد يضاف الى هذه الطرق الثلاثة في تعيين المحكمين امكانية اختيارهم في عقود الأستثمارات الأجنبية عن طريق سلطة معدة سلفاً وذلك بأن يعهد الأطراف في هذه العقود مهمة الاختيار الى هيأة معينة او مركز معين،أوْ حتى شخصاً معيناً ذي صلة بالمجال الأستثماري وذي دراية بتعيين المحكمين الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة في المحكم المعجل في مجال الأستثمار، وبقيام هذه السلطه ينتهي دورها عند هذا الحد سواء اقتضت مقابلاً لهذه العملية أمْ لا[٤١] .

[٤١] د.أحمد خليل ،قواعد التحكيم،منشورات الحلبي الحقوقيه،بيروت،٢٠٠٣ ،مصدر سابق ،ص٥٥

المطلب الثالث

الشروط اللازم توفرها في هيئة التحكيم التجاري المعجل

تتطلب هيئة التحكيم التجاري المعجل، ممثلة بالمحكم المعجل، مجموعة من الشروط والصفات التي يجب أن تتوفر لممارسة مهامه. وبناءً على شروط المحكم العادي، يُشترط في المحكم المعجل ما يلي:

ويجب أن يكون الوسيط شخصاً طبيعياً: أي أن يكون فرداً وليس شخصاً اعتبارياً (١). وتنص المادة ١٤٥١ من الدستور الفرنسي لعام ١٩٨١ على أن القاضي يجب أن يكون شخصاً طبيعياً. وعلى الرغم من أن معظم قوانين التحكيم في الدولة لا تتضمن هذا الشرط، إلا أنه يمكن استخلاصه من أحكام أخرى تتعلق بالمحكم. القاضي الاقتصادي يجب أن يكون شخصا طبيعيا يرى ويشعر ويفكر ويقرر وفقا للأحداث والحقائق المحيطة به ولا يوجد شخص اعتباري دون شخص طبيعي يعبر عن إرادته وله صوته. ولذلك، كما أنه من المستحيل أن يكون القاضي شخصًا اعتباريًا، فمن المستحيل أيضًا أن يكون القاضي شخصًا اعتباريًا، لأنه يؤدي وظيفة واحدة، وهي نظر الدعوى، وبيان الوقائع فيها، والفصل في الأمور. ال الذي – التي. إنها تظهر الحقيقة. وقد يظن أن الحقيقة تأتي من فم شخص اعتباري لا يسمع ولا يرى، إذ من الشائع أن يكون القاضي في دائرة المشاكل الاقتصادية طبيعيا وليس قانونيا. ولا يمكن تطبيق قاعدة الوسيط على شخص اعتباري، لأنها تشترط ألا يكون الوسيط قاصراً أو شخصاً مقيداً أو عضواً في هيئة محلفين، بالإضافة إلى نوع الوسيط الذي يشترط أن يكون الوسيط شخصاً طبيعياً. .

وإذا سلم أن يكون المحكم شخصاً اعتبارياً كالأطراف والأطراف المذكورة هنا، فإن دور هذا الشخص في هذه الحالة يقتصر على إدارة التحكيم، كأن يأذن بإحالة النزاع إلى أحد الأطراف. المحكمين الأطراف أو تحكيم الأطراف لا يعني أن هذه الهيئة تشارك في عملية التحكيم والتحكيم في المنازعات، والغرض منها فقط هو التحقق من سلطة وصحة القرار المتخذ من قبل محكم أو محكمين متخصصين في مجال الاستثمار الاجتماعي. . الخبراء التقليديون، إما يتم اختيارهم من قبل أعضاء مجتمع المناقشة المفتوحة أو من قبل الحكام أنفسهم.

أما بالنسبة للقاضي الحاضر فيمكننا أن نطرح السؤال التالي: هل يمكن للشخص الاعتباري أن يصدر هذا النوع من الحكم؟ هناك حالتان في هذه القصة. أولاً: يعتقد أن الوسيط يمكن أن يكون شخصاً شرعياً، لأنه يستطيع إقامة العدل من خلال الممثلين والموظفين العاملين في المجتمع. أما المدعى عليه الثاني: فهو يرى أن ذلك غير مقبول، خاصة فيما يتعلق بحكم

التحكيم الذي يجب أن يصدر من الشخص الطبيعي وليس الشخص الاعتباري الذي نظر في النزاع. [٤٢]. ومن الضروري أن يكون المحكم المعجل شخصًا طبيعيًا وليس معنويًا، لأن دور مؤسسات التحكيم في التحكيم التجاري يكون تنظيميًا وإشرافيًا ورقابيًا، حيث يعمل أشخاص طبيعيون كمحكمين مسجلين في هذه المراكز ويتم اختيارهم وفق قوائم خاصة.

تنص اتفاقية ستوكهولم لعام ٢٠٢٣ على حق أي طرف في نزاع في طلب تعيين محكم سريع المسار حتى يتم إحالة القضية إلى هيئة تحكيم . ويجب أن يتضمن طلب التعيين معلومات محددة، مثل أسماء وعناوين الأطراف ومحاميهم، وموجزاً للاعتراضات، والطلب الموجز وأسبابه، ونسخة من اتفاق التحكيم، فضلاً عن معلومات عن مكان انعقاده. يتم التحكيم . , القوانين المعمول بها, لغة القرار, وأي دليل يتعلق بدفع أتعاب محكم الطوارئ[٤٣].

أما في قواعد المركز السعودي للتحكيم التجاري لعام ٢٠٢٣، تم منح الطرف الراغب في اتخاذ تدبير مستعجل، وفقًا للمادة ٧ من القواعد، الحق في إرسال طلب يتضمن جميع المستندات المرفقة إلى المسؤول الإداري والأطراف الأخرى [٤٤].ويجب أن يشتمل الطلب على العناصر التالية: بيان الظروف التي أدت إلى الطلب، وتفاصيل النزاع الذي أثاره الحكم، وبيان المصالح والمطالبات المباشرة، بما في ذلك الإقرار بأنه قد تم تزويد جميع الأطراف بنسخ من محضر الطلب. الطلب (يجب أن يحتوي الطلب أيضًا على معلومات عن اللغة ومكان الولاية القضائية والقانون المعمول به. بالإضافة إلى تقديم الأدلة لتحصيل الرسوم والنفقات، ستتخذ نقابة المحامين بالولاية قراراً سريعًا. وستكتمل العملية بحلول منتصف عام ١٩٩٠ يوم واحد من الوظيفة التي تم استلام الطلب منها..

---

(٤٢) يعد من الاشخاص المعنوية: الدولة والاوقاف والجمعيات، وكل مجموعة من الأموال أو الأشخاص يمنحها القانون هذه الشخصية. لمزيد من التفاصيل فوزي محمد سامي، مصدر سابق، ص١٤٤. د. عصام عبد الفتاح، التحكيم الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ٢٠٠٩، ص١٤٤ و١٤٥

(٤٣) تنص المادة (١٠) من الملحق رقم ٢ على ضرورة سداد كل المصروفات من قبل طالب التعيين لالمحكم المعجل، وتشمل اتعاب المحكم ورسوم تقديم الطلب ويحق للأمانة العامة زيادة الاتعاب أو تخفيضها تبعا لطبيعة القضية والعمل الذي يقوم به المحكم وللأمانة العامة رفض طلب تعيين المحكم المعجل إذا لم يتم سداد هذه المصروفات بموعدها، ومع ذلك وبناءا على طلب احد الطرفين يجوز ان تجعل هيئة التحكيم بحكمها النهائي مصروفات هذه الاجراءات بين الطرفين مناصفة.

(٤٤) تنص المادة ٧ من القواعد على: يجوز لأي طرف أن يطلب، قبل تشكيل هيئة التحكيم، اتخاذ إجراء مستعجل طارئ، وذلك من خلال إرسال طلب كتابي، يُرفق به جميع المستندات ذات العلاقة إلى المسؤول الإداري، وإلى جميع الأطراف الأخرى، من خلال البريد الإلكتروني، وذلك وفقًا لما تضمنه الملحق الثالث.

وتجدر الإشارة إلى أن قواعد التحكيم المذكورة أعلاه قد حددت محكماً واحداً فقط للنظر في الأمور العاجلة، وهو شخص طبيعي. ويعود السبب في ذلك إلى أن مهمة هذا المحكم تقتصر على اتخاذ التدابير الوقتية المستعجلة دون أن يكون هدفه الفصل في النزاع القائم بين الأطراف المتنازعة. وبالتالي، يكفي وجود محكم واحد يتولى هذه المهمة بشكل فعال.

١- -1يجب أن يكون المدعي البسيط مختصاً، لأنه لا يجوز أن يكون هذا المدعي قاصراً، أو محبوساً، أو محروماً من حقوقه المدنية بسبب دعوى جزائية في جناية أو جريمة مخلة بالشرف، أو بسبب شهر إفلاسه. ما لم تتم إعادته، ويبدو أن مبادئ العدالة تقتضي توافر هذا العامل كقاعدة عامة وأولية في تعيين المحكمين، كما نصت عليه المادة (١/١٦) من قانون التحكيم المصري رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨. قانون عام ١٩٩٤ الذي ينص على أنه "لا يجوز حرمان القاضي أو حرمانه أو حرمانه من حقوق المواطنة نتيجة إدانته في قضية جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو نتيجة إشهار إفلاسه إلا إذا رد إليه اعتباره" . "

٢- ٢- لا يجوز للمحكم البسيط أن يكون قاضياً، استناداً إلى شرط الاستثناء المطبق على أشخاص معينين، مثل القضاة، الذين لا يجوز لهم العمل كمحكمين إلا بعد الحصول على موافقة مجلس القضاء الأعلى للدولة. المادة (٦٣) من قانون العقوبات المصري رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٩ تنص المادة ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه "لا يجوز للمحكم أن يقوم محكماً إلا بموافقة محكمة العدل العليا، ولو بغير أجر، أو كان النزاع غير محتمل. قبل الحكم." وبغض النظر عما إذا كان المحكم ذكراً أو أنثى، وطنياً أو أجنبياً، فإن قواعد المساواة تؤيد هذا المبدأ، كما جاء في المادة (٢/١٦) من قانون التحكيم المصري المعمول به والتي تنص على أنه "لا يجوز أن يكون المحكم محكماً". جنس أو جنسية معينة ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك أو ينص القانون على خلاف ذلك." كما أن مراكز التحكيم التجاري لا تشترط أن تكون جنسية المحكم مختلفة عن جنسية الأطراف المتنازعة في هذا السياق. [٤٥].

٣- الخبرة في التحكيم المستعجل: من الضروري أن تتوفر لدى المحكم خبرة ودراية عالية في إدارة الإجراءات التحكيمية، خاصة تلك المتعلقة بالمسائل المستعجلة والمؤقتة. ويجب أن يكون المحكم قادراً على إدراك الوقت بسرعة لتلبية طلبات أحد أو كلا الطرفين المتنازعين، حيث أن التأخير في اتخاذ هذه الإجراءات قد يسبب ضرراً لأحد الطرفين أو لكليهما. لذا، يجب أن يتمتع المحكم بالكفاءة والخبرة اللازمة في مثل هذه الحالات، رغم أن معظم التشريعات لا تنص على ذلك بشكل صريح[٤٦].

([٤٥]) كما في قواعد محكمة التحكيم لغرفة التجارة الدولية في باريس.

([٤٦]) إلا أن عددًا من الاتفاقيات التحكيمية نصت على هذه المسالة ومنها على سبيل المثال: اتفاقية عمان العربية للتحكيم التجاري لعام ١٩٨٧م في المادة (١/١٤) حيث جاء فيها بصدد كلامها عن المحكم: (... أو من ذوي الخبرة العالية والاطلاع الواسع في التجارة والصناعة... ومتمتعين بالأخلاق العالية

٤- استقلالية المحكم المعجل : عند اتخاذ المحكم المعجل للإجراءات التحكيمية العاجلة، يجب أن يلتزم بالقاعدة العامة التي تنص على ضرورة استقلاله. ويتعين عليه ألا تكون له أي علاقة أو مصلحة مع أي من أطراف النزاع، وأن يظل محايداً ومستقلًا بين الطرفين أثناء اتخاذ هذه الإجراءات. ولا يجوز له تلبية طلبات أحد الطرفين على حساب رفض طلبات الآخر، أو تنفيذ بعض الطلبات وإهمال أو رفض تنفيذ الأخرى، لأن ذلك سيؤدي إلى فقدانه لاستقلاليته وانحيازه لأحد الأطراف، وهو أمر غير مقبول في مجال التحكيم التجاري[٤٧].

ويعني الحياد أن يقوم المحكم في الوساطة بتسوية النزاع في وقت واحد بين أطراف علاقة الوساطة ويركز على مبدأ المساواة بينهم، أي أنه ليس له مصلحة في المسائل المتنازع عليها. وأما الحرية، فهي ضرورة عدم إثارة مودته تجاه أحد الخصوم بغيرة أو محاباة، مما يجعل من المستحيل عليه أن يحكم بالعدل والإنصاف بينهما، مما يتطلب من القاضي تحديد طبيعتهما مهما كان الأمر. من أصله، سواء كانت صداقة، أو صداقة، أو نوع من التبعية بينه وبين عدوه المختار. يجب على محكم الاستثمار الأجنبي أن يفصح للأطراف عند بدء إجراءات التحكيم، أو قبل أن تبدأ، عن أي علاقة شخصية أو مهنية تربطه بأي منهم، أو بمستشاريهم، أو بأي من المحكمين الآخرين في. تتطلب هيئة التحكيم، المعترف بها في قواعد التحكيم UNCIRL لعام ١٩٧٦ والقواعد النموذجية لعام ١٩٨٥، من المحكم الكشف عن الظروف التي قد تجعله غير مؤهل للبت في القضية. وعليه، إذا أخل القاضي في صفقة استثمارية بواجب الإفصاح، فإن انحيازه يفترض دون حاجة إلى إثبات انحيازه الفعلي لسلوكه، مما يؤثر على سير العدالة والحكم الصادر. وفي هذه الحالة، يكفي هذا لحجة مفترضة من جانب المدعي في حالة وجود علاقة مضطربة لم تتكشف لإبراء ذمة المسؤولية الجنائية، فيكون له. أوفى بالتزامه، ومن ثم سيتعين على أطراف علاقة الاستثمار الاختيار بين القبول أو الطلب. بودنغ.

وهذا ما أدرجه المشرع السويسري في المادة (١٨٠) و(١)(ج) من القانون الدولي الخاص المعمول به والتي نصت على أنه "يجوز عزل القاضي إذا قامت ظروف من شأنها أن تثير شكاً معقولاً في اختصاصه". الحياد و. "الدفاع عن النفس"، وهو نفس الحكم الذي اعتمدته المحكمة الهولندية في المادة (١٠٣٣) و(١) من قواعد الإجراءات المدنية الهولندية، والتي جاءت بحكم مطابق تماما للحكم أعلاه باستثناء تغيير طفيف في المادة. هو – هي. وبالرجوع إلى أحكام قانون التحكيم الفرنسي، فلا نجد نصا مماثلا، إذ لم يشر إلى وجوب أن يكون المحكم محايدا ومستقلا، رغم أن القضاء الفرنسي طبق هذا المبدأ، كما فعلت المحكمة العليا وفي قرارها الصادر في ٦ ديسمبر ١٩٨٢ أنه "لا أساس للقول بأن إجراءات التحكيم مبنية على اعتراض محكم معين من قبل أحد المحكمين بسبب علاقته بالطرف الذي عينه". ولأنه يعمل كمستشار لشركاته، فليس لغرض التنازل عن هذا النزاع بسبب

والسمعة الحسنة).

(٤٧) لمزيد من التفاصيل ينظر: المادة (٣/١٦) و(١/١٨) من قانون التحكيم المصري النافذ، والمادة (١٤٥٢) من قانون المرافعات الفرنسي النافذ.

العلاقة بين هذا المحكم والجهة التي عينته. ولكن لأن الطرفين كانا على علم بوجود هذه العلاقة، لكنهما لم يبديا أي اعتراض على هذا الحكم أو الرد عليه قبل ذلك."

ووفقاً لمبادئ التحكيم التحكيمي لمنظمة التجارة العالمية في باريس، يجب على المحكم أن يظل محايداً ومستقلاً عن الأطراف بعد تعيينه، وأن يتعاون معهم فيما يتعلق بحق كل طرف في الحماية وعلى قدم المساواة مع الأمر. مبدأ المساواة. [٤٨].

وفيما يتعلق بطلب رد المحكم أو استئنافه، نصت قواعد منظمة التجارة العالمية في المادة (٣) من الفصل الخامس على وجوب تقديم الطلب خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلام الطرف طالب الرد إشعار التعيين. ل المحكم البسيط، أو من تاريخ علمه بالوقائع والظروف التي يستند إليها في طلب الرد، إذا كان هذا التاريخ لاحقاً لتاريخ استلام الإخطار المذكور. تبت محكمة الموضوع التابعة للغرفة في طلب الرد على المحكم بعد إعطاء المحكم والطرف الآخر فرصة للدفاع أو معالجة نقطة تتعلق بطلب الرد. يجوز عزل المحكم وفقاً لقرار هيئة التحكيم في ستوكهولم، والذي تم تعيينه وفقاً لإجراءات التحكيم المبسطة، وذلك بتطبيق المادة (١٩) من قواعد هيئة التحكيم المتعلقة بالعزل.

وتنص قواعد إجراءات دبي ٢٠٢٢ على أن أي اعتراضات تتعلق بحياد واستقلال المحكم يجب تقديمها خلال يومي عمل من تاريخ علم الموقف بتعيينه أو من تاريخ الكشف عن الظروف ذات الصلة. كما تصدر المحكمة قرارها في الاعتراض خلال يومي عمل من تاريخ وروده.

وكقاعدة عامة، يجب أن يكون محكم الطوارئ محايداً ومستقلاً، ويجب أن يحافظ على هذا المنصب. قبل قبول التعيين، يجب على المحكم البسيط المرشح أن يفصح للمدير عن أي ظروف قد تثير الشكوك حول حياده أو استقلاله. إذا كانت هناك حالات تتطلب الرد، فيجب تقديم الطلب خلال يوم عمل واحد من تاريخ قيام الكاتب بإخطار الأطراف بتعيين محكم الطوارئ والمواد التي تم الكشف عنها، أو خلال يوم عمل واحد من تاريخ طلب الطرف الرد. ويحدد الوقائع والظروف التي تستند إليها. وتبت لجنة التحكيم الفنية في طلب الرد بعد إعطاء فرصة معقولة للمحكم المباشر والطرف أو الأطراف الأخرى لتقديم ملاحظاتهم المكتوبة على الطلب، خلال ثلاثة أيام عمل.

يجب أن يكون عدد المحكمين عدداً فردياً تشترط معظم الولايات القضائية أن يكون عدد المحكمين عدداً فردياً لتجنب الموقف الذي قد ينتهي فيه التحكيم باختلاف الأطراف فيما بينهم دون التوصل إلى قرار واحد، مما يؤدي إلى قرار واحد. الصراع لم يتم حله، بل وربما يجعل الأمور أسوأ.

وهذا ما جاء في المادة (١٤٥٣) من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي التي تنص على: "تتكون هيئة المحلفين من قاضٍ واحد أو أكثر، إذا كان عددهم فردياً."

([٤٨]) المادة (٣/٢ و٤) من الملحق رقم ٥ من قواعد الغرفة لعام ٢٠٢١.

وهذا ما نصت عليه قواعد التحكيم المصرية المعمول بها في المادة (١٥) و(٢) التي تنص على أنه "إذا تعدد المحكمون وجب أن يكون عددهم وترا."

علاوة على ذلك، نصت المادة (١٣) من نظام التحكيم السعودي النافذ على أن تتكون هيئة التحكيم من محكم واحد أو أكثر، إذا اختلف العدد، وإلا كان التحكيم غير صحيح." .

وتنص هذه الأحكام على أن الإخلال بهذا الشرط يجعل إجراءات التحكيم لاغية وباطلة دون اتفاق التحكيم، الذي يظل ساريا حتى لو تضمن الاتفاق عددا محدودا من المحكمين، أي أنه إذا اتفق الطرفان على التحكيم أمام محكمين اثنين، فإن الاتفاق . يصح في قسم ويبطل في الآخر وإذا أمكن قطع البطلان طبقاً للقانون العام فإنه يقتصر على اتفاق التحكيم ولا يقتصر على عدد المحكمين إلا إذا كان واضحاً من العقد. مطالبات الطرفين اللذين يسعيان فعلا إلى التحكيم. محكمان فقط، بحيث لو علموا أن التحكيم غير مؤيد بعدد التدبير لما أبرموا الاتفاق، ثم يمتد البطلان إلى اتفاق التحكيم أيضاً.

ولم ينص قانون العمل الفرنسي صراحة على هذا المبدأ، على اعتبار أن المادة (١٤٥٣) جاءت مع شرط إلزامي لا يجوز مخالفته، وبالتالي فإن نتيجة هذه المخالفة هي البطلان كما هو الحال مع قانون العمل الهولندي عام ١٩٩٩. تنص (٣) من المادة (١٠٢٦) منها على أنه "إذا نص اتفاق الطرفين على ذلك يجب على عدد متساو من القضاة تعيين قاضٍ آخر يعمل كرئيس لهيئة المحلفين. ". وهذا يعني أنه منح استثناءً لأنه سمح بأن يكون عدد القضاة عدداً زوجياً، لكنه قرر أنه إذا تساوت الأصوات فإنه يخول القضاة باختيار القاضي الكونس.

الخاتمة

في ختام دراسة نطاق وخصوصية تعيين هيئة التحكيم التجاري المعجل في منازعات الاستثمار، تظهر الأهمية المتزايدة لهذا النوع من التحكيم كأداة فعّالة لحل النزاعات التي تتسم غالباً بالتعقيد والطابع الدولي تسلط الدراسة الضوء على الجوانب المقارنة بين الأنظمة المختلفة ، وقد بينا مفهـــوم الاستثمـــارومنازعاته و مفهوم التحكيم التجارى المعجل فى منازعات الاستثمار، وماهو نطاق تطبيق قواعد التحكيم المعجل ثم تناولنا مفهوم اللجوء الاجباري واللجوء الاختياري لقواعد التحكيم المعجل، ثم عدد المحكمين في التحكيم المعجل وآلية تعيينهم و الشروط اللازم توفرها في هيئة التحكيم التجاري المعجل ، وقد بينت الدراسة الإجراءات والضوابط التنظيمية، ودورها في تعزيز سرعة الفصل في النزاعات مع الحفاظ على العدالة والشفافية يبقى تحقيق التوازن بين سرعة الإجراءات وضمان حقوق الأطراف تحدياً رئيسياً يتطلب تطوير آليات مرنة تلبي احتياجات المستثمرين والحكومات على حد سواء ومن هنا، فإنه من الضروري استمرار البحث الأكاديمي والتطوير التشريعي لتعزيز فعالية هذا النظام بما يسهم في تعزيز بيئة الاستثمار العالمية وتشجيع الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية.

أولاً: النتائج:

١- قواعد التحكيم المعجل تعتبر قواعد إجرائية، ويتم تطبيقها على المنازعات الموضوعية عندما يتفق الأطراف المتنازعة على ذلك، بدلاً من استخدام قواعد التحكيم العادية، بهدف إنهاء النزاع التحكيمي بشكل أسرع مقارنةً بالتحكيم التقليدي.

٢- التحكيم المعجل أو السريع هو آلية لحل النزاعات الناشئة عن علاقات قانونية سابقة أو لاحقة بين الأطراف. يتم الاتفاق على هذه الآلية بهدف تسريع عملية الفصل في النزاع وتقليل تكاليف التحكيم.

٣- لا يُسمح بدمج قواعد التحكيم المعجل مع القواعد العادية لتطبيقهما على نفس النزاع التحكيمي، حتى وإن اتفق الأطراف على ذلك. ويتحمل أطراف النزاع وهيئة التحكيم المختصة مسؤولية االلتزام بالتصرف بشكل عاجل طوال فترة الإجراءات.

٤- اتفقت التشريعات المتعلقة بالتحكيم المعجل على أن تتكون هيئة التحكيم من محكم واحد فقط، ولا يُسمح بتشكيل هذه الهيئة من ثلاثة محكمين كما هو الحال في قواعد التحكيم التقليدية.

٥- وفقًا للسرعة التي تميز قواعد التحكيم المعجل، يمكن لهيئة التحكيم أن تصدر حكمها في النزاع المعروض عليها دون الحاجة لعقد جلسات استماع للخصوم، حيث يُسمح لكل طرف بتقديم رأيه في القضية.

ثانيًا: التوصيات :

١- الاتفاق المسبق بين الأطراف على تنفيذ القواعد المعجلة، مع تحديد دقيق للإجراءات التي تضمن ذلك.

٢- السعي لتحقيق التوازن بين تسريع الإجراءات ومراعاة المبادئ الأساسية للتقاضي، وذلك لتجنب تعرض الحكم التحكيمي للإبطال.

٣- نوصي المشرع بعدم توسيع نطاق قواعد التحكيم التي تسري على الإجراءات التحكيمية، فهناك القواعد العادية ونظيرتها التي تحمل مسمى قواعد تحكيم الطوارئ وقواعد التحكيم المعجل، فيكفي وجود قواعد واحدة ضماناً لعدم تشتيت الأطراف المتنازعة بين أكثر من نوع من القواعد التي تسري على الإجراءات التحكيمية.

٤- نوصي المشرع الوطني والدولي بتوسيع نطاق الصلاحيات الممنوحة للأطراف في النزاع التحكيمي، بحيث يتمكنون من تحديد القواعد التي تنظم الإجراءات التحكيمية. يبدأ ذلك من تشكيل هيئة التحكيم، التي يمكن أن تتكون من محكم واحد، مروراً بالتزام الأطراف بالتصرف بشكل عاجل خلال سير الإجراءات، والاتفاق على عدم عقد جلسات استماع والاكتفاء بالمذكرات المكتوبة، وصولًا إلى تحديد المواعيد النهائية للفصل في النزاع التحكيمي. وهذه هي الأسس الإجرائية التي يقوم عليها التحكيم المعجل..

٥- نوصي المشرع في مجال التحكيم، سواء على الصعيد الدولي أو الوطني، بضرورة تحقيق المساواة الإجرائية بين أطراف النزاع التحكيمي، حيث تُعتبر هذه المساواة إحدى تجليات قواعد النظام العام الإجرائي. لذا، لا يجوز النص على حق المدعى عليه في تقديم طلبات عارضة دون منح المدعي الحق في تقديم طلبات إضافية، كما هو منصوص عليه في قواعد اليونسترال للتحكيم المعجل..

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

(أ) الكتب:

١) أبو زيد رضوان، الأسس العامة في التحكيم التجاري الدولي، دار نهر النيل، القاهرة.

٢) أحمد أبو الوفا، التعليق على نصوص قانون المرافعات، ط٥، منشأة المعارف بالإسكندرية.

٣) أحمد السيد صاوي، التحكيم طبقاً للقانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ وأنظمة التحكيم الدولية، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٤.

٤) أحمد خليل ، ،قواعد التحكيم،منشورات الحلبي الحقوقيه،بيروت،٢٠٠٣ .

٥) آدم وهيب النداوي، المرافعات المدنية، جامعة بغداد، ١٩٨٨.

٦) أكثم خولي ، خلقيات التحكيم وأدابه ، ط١ ، المكتبة القانونية ،دمشق ،٢٠٠٨،

٧) حسام الدين فتحي ناصف،التحكيم الالكتروني في منازعات التجارة الدولية ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،٢٠٠٥

٨) حسين المؤمن، الوجيز في التحكيم، مطبعة الفجر، بيروت، ١٩٧٧.

٩) حمزة أحمد حداد ، التحكيم في القوانين العربيه،ج١،ط١،منشورات الحلبي الحقوقيه ،بيروت ،٢٠٠٧ .

١٠) خالد محمد القاضي، موسوعة التحكيم التجاري الدولي، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.

١١) طلعت محمد دويدار، ضمانات التقاضي في خصومة التحكيم، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩.

١٢) عاطف محمد الفقي ،التحكيم في المنازعات البحرية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤

١٣) عبد الله درميش المحكم، تعيينه وحياده واستقلاله، مجلة التحكيم، بيروت، ملحق العدد ٨، ٢٠١٠.

١٤) عصام عبد الفتاح، التحكيم الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ٢٠٠٩.

١٥) علاء ابا ريان ،الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية ،ط١ ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،٢٠٠٨.

١٦) فوزي محمد سامي، التحكيم التجاري الدولي، ط٢، جامعة بغداد، ١٩٩٢.

١٧) نبيل اسماعيل عمر التحكيم في المواد المدنية والتجارية ،دار النهضة العربية، القاهره ،٢٠٠٤

(ب)الرسائل الجامعية:

١) أحمد السيد صاوي الوجيز في التحكيم، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة ٢٠١٠.

٢) طارق عارف الحياصات التحكيم المستعجل لفض منازعات الملكية الفكرية رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٠.

(ج)المقالات العلمية:

١) أحمد سيد أحمد محمود، تحكيم ما قبل التحكيم " تحكيم الطوارئ"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد ٢، ٢٠١٥.
٢) أسعد فاضل منديل ، ،التحكيم في قانون المرافعات العراقي ،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق في جامعة النهرين سنة ٢٠٠٢ .،
٣) جلال القهوجي ، التحكيم المعجل: اتجاه جديد في قواعد الأونسيترال لعام ٢٠٢١ / دراسة مقارنة، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية المجلد ١٤ العدد٤ لسنة ٢٠٢٢م.
٤) حمادي زوبير التحكيم في مادة الملكية الفكرية مركز التحكيم والوساطة على مستوى المنظمة العالمية للملكية الفكرية أنموذجا المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠١٣.
٥) سمير فرنان بالي ، قضايا التحكيم في الدول العربية ، ج١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
٦) فاطيمة الزهرة محمودي،. (٢٠٢٢). التحكيم المعجل أو السريع: ضرورة أم حتمية؟. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج٧, ع٢ ، ١٤٨ – ١٦٢.

(د) القوانين والاتفاقيات الدولية:

- اتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية لسنة ١٩٥٨.
- قواعد الأونيسترال للتحكيم المعجل لسنة ٢٠٢١.
- قواعد تحكيم مركز لندن للتحكيم الدولي (LCIA).
- قواعد تحكيم مركز هونج كونج للتحكيم الدولي (HKIAC).
- قواعد التحكيم المعجل للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي (AIAC).
- قواعد التحكيم المعجل للمركز الأسترالي للتحكيم التجاري الدولي (ACICA).
- قواعد التحكيم المعجلة لمركز سنغافورة للتحكيم الدولي (SIAC).
- قواعد التحكيم المعجل للمركز الدولي لتسوية المنازعات (١ مارس ٢٠٢١). متوفرة على الرابط:
https://www.icdr.org/sites/default/files/document_repository/ICDR_Rules_1.pdf?utm_source=icdr-website&utm_medium=rules-page&utm_campaign rules-intl-update-1mar.

- مشروع مذكرة تفسيرية لقواعد الأونيسترال للتحكيم المعجل، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة الرابعة وسبعون فيينا ٢٧ سبتمبر –١ أكتوبر ٢٠٢١، متوفر على الرابط:
https://uncitral.un.org/ar/working groups/2/arbitration

- ملحق قواعد الإجراءات المعجلة التابع لقواعد التحكيم والوساطة لغرفة التجارة الدولية لسنة ٢٠٢١.

-

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

References

1) Aydogmus, Y. (2021). Fast-track arbitration and its current practices. Public and Private International Law Bulletin. 47(1), 287.
2) Morton, P. (2010). Can a world exist where expedited arbitration becomes the default procedure? 26(1), 103-114.
3) Mylène Chan, "La CNUDCI adopte un règlement d'arbitrage accéléré", L'Institut CPR, 29 juillet2021 https://blog.cpradr.org/2021/07/29/uncitral−adopts-expedited-arbitration-rules/.
4) Neuburger et Michael Ibesich, Autriche: le règlement d'arbitrage accéléré
5) de la CNUDCI-six questions et réponses,,
6) https://oblin.at/fr/newsletter/autriche-le-reglement-darbitrage-uncitral−exprime-six-questions-et-reponses/.
7) Fagbemi, S. (2015). The doctrine of party autonomy in international commercial arbitration: myth or reality? Journal of Sustainable Development Law and Policy, 6(1), 202-246.
8) Tarjuelo, J. (2017). Fast Track Procedures: A New Trend in Institutional Arbitration. Dispute Resolution International. 11(2), 105-116.
9) Tymczyszyn, I. (2018). Using Fast Track Arbitration for Resolving Commercial Dispute (6 ed.).
10) United Nations Commission. (2020). Settlement of commercial disputes, Draft provisions on expedited arbitration. New York: General Assembly.
11) Webb, s., & Wagar, T. (2018). Expedited Arbitration: A Study of Outcomes and Duration. Relations industrielles. 73(1), 146-173.
12) Webb, S., & Wagar, T. (2019). Expedited Arbitration: The View from Canadian Lawyers. OHIO STATE JOURNAL ON DISPUTE RESOLUTION, 35(2), 133-168.
13) Draft Explanatory Note to the UNCITRAL Expedited Arbitration Rules, 20
14) Domke, Martin. "The Settlement of International Investment Disputes." Bus. Law. 12 (1956).

15)Colantonio, Andrea, and Robert B. Potter. "Havana." Cities 23.1 (2006).

16)Manciaux, Sébastien. "The notion of investment: new controversies." The Journal of World Investment & Trade 9.6 (2008)

17) Maupin, Julie A. "Differentiating Among International Investment Disputes." The Foundations of International Investment Law: Bridging Theory into Practice, Douglas, Pauwelyn, & Viñuales, eds (Oxford University Press, 2014 Forthcoming) (2013).

18)Mbengue, Makane Moïse, and Stefanie Schacherer, eds. Foreign Investment Under the Comprehensive Economic and Trade Agreement (CETA). Vol. 15. Springer, 2018.

19)MARKOVIC, ANA. "Deep integration agreements: the EU-Canada comprehensive economic and trade agreement." (2014).

20)Villareal, M., and Ian F. Fergusson. "NAFTA at 20: Overview and trade effects." (2014).

21)Akerlof, George A. "The market for “lemons”: Quality uncertainty and the market mechanism." Uncertainty in economics. Academic Press, 1978. 235-251.

22)Bebchuk, Lucian Arye. "Litigation and settlement under imperfect information." The RAND Journal of Economics (1984)

23)Cole, Stephen R., et al. "Illustrating bias due to conditioning on a collider." International journal of epidemiology 39.2 (2010).

24)Rubin, Donald B. "Using propensity scores to help design observational studies: application to the tobacco litigation." Health Services and Outcomes Research Methodology 2 (2001).

25)Puig, Sergio. "Social capital in the arbitration market." European Journal of International Law 25.2 (2014)

26) Pelc, Krzysztof J. "What explains the low success rate of investor-state disputes?." International Organization 71.3 (2017)

27) Magnusson, A. (2001, june 13-16). Fast track arbitration the scc experience. The Introduction to Arbitration seminar. Stockholm, Sweden.